العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دراسة عقدية لموقف المخالفين من اسم الله القدير"

إعداد الباحثة:

الجازي بنت جمعان ناصر القحطاني

جامعة الملك عبد العزيز – تخصص/ عقيدة ودعوه

اشراف/ د. عائشة القرني

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

القدرة ، والاستطاعة ، والطاقة ، والوسع ، ألفاظ متقاربة المعنى وضدها العجز عرفها المتكلمون بأنها: صفة وجودية يتأتى معها الفعل بدلا عن الترك والترك بدلا عن الفعل.[1]

ومسألة الاستطاعة أو القدرة من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الفرق الإسلامية تبعا للخلاف الواقع في القدر.[2]

المطلب الأول: موقف المعتزلة:

الفرع الأول: رأي جمهور المعتزلة:

([1])كتاب المواقف ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة ، طبعة: دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى ، 1997، 2 / 120، التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، طبعة: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، 1405، 1 / 35.

([2]) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف، طبعة: موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net، 2 / 333.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ذهب جمهور المعتزلة بناء على أصلهم الأول (التوحيد) الى القول بنفي الصفات عامة اعتقادا منهم بأن ذلك يؤدي الى تعدد القدماء وأن ذلك شرك فيقول واصل بن عطاء[3]: "ومن أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين".[4]

ويرى الشهرستاني:

أن القول بنفي صفات الله تعالى من العلم والقدرة والإرادة والحياة.

وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجة وكان واصل بن عطاء شرع فيها على قول ظاهر وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين . [5]

وقد تأثرت المعتزلة بهذا الرأي بالفلاسفة الذين يرون أن الله تعالى واجب الوجود بذاته.[6]

ونقل عواد المعتق عن المرتضى قوله: " وأما ما أجمعت عليه المعتزلة ، فقد أجمعوا أن للعالم محدثا قديما قادرا عالما حيا لا لمعان..." [7]

([3]) واصل بن عطاء (80 – 131 هـ) واصل بن عطاء الغزال، أبو حذيفة، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم: رأس المعتزلة ومن أئمة البلغاء والمتكلمين. سمي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري.

ومنهم طائفة تنسب إليه، تسمى " الواصلية " وهو الذي نشر مذهب " الاعتزال " في الآفاق: بعث من أصحابه عبد الله بن الحارث إلى المغرب، وحفص بن سالم إلى خراسان، والقاسم إلى اليمن، وأيوب إلى الجزيرة، والحسن بن ذكوان إلى الكوفة، وعثمان الطويل إلى أرمينية. ولد بالمدينة، ونشأ بالبصرة..... له تصانيف، منها " أصناف المرجئة " و " المنزلة بين المنزلتين " و " معاني القرآن " و " طبقات أهل العلم والجهل " و " السبيل إلى معرفة الحق " و " التوبة . الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى : 1396هـ)، طبعة: دار العلم للملايين، الطبعة : الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م، 8 / 108.

([4]) ينظر الملل والنحل ، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، طبعة : دار المعرفة – بيروت ، 1404، 1 / 45.

([5]) الملل والنحل ، الشهرستاني 1 / 45، بتصرف.

([6]) نهاية الإقدام في علم الكلام ، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، مكتبة المثنى بغداد ، 1 / 21.

([7]) المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، عواد بن عبد الله المعتق ، طبعة مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الثانية ، 1416هـ / 1995م ، 1 / 85.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الفرع الثاني: رأي المخالفين لجمهور المعتزلة:

أولا: رأي أبو الهذيل العلاف [8]

يذكر الشهرستاني أن أبي هذيل العلاف تفرد عن اصحابه بعشر قواعد منها القاعدة الأولى : أن الباري تعالى عالم بعلم وعلمه ذاته قادر بقدرة وقدرته ذاته حي بحياة وحياته ذاته

وأنه إنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته بل هي ذاته وترجع إلى السلوب أو اللوازم قال: والفرق بين قول القائل : عالم بذاته لا بعلم وبين قول القائل : عالم بعلم هو ذاته : أن الأول نفي الصفة والثاني إثبات ذات هو بعينه صفة أو إثبات صفة هي بعينها ذات وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات فهي بعينها أقانيم النصارى ، أو أحوال أبي هاشم ."[9]

ويقول عواد المعتق: "أن جمهور المعتزلة يرون أن الله عالم بذاته لا بعلم زائد على ذاته في سائر الصفات ، إلا أن أبا هذيل خالفهم وأتى برأي آخر فقال: إن الله عالم بعلم وعلمه ذاته ، قادر بقدرة وقدرته ذاته، حي بحياة وحياته ذاته.." قال: ومن هذه الأقوال نستطيع أن نعرف أن أبا هذيل أثبت صفات هي بعينها ذات ، والفرق بين هذا الرأي ورأي جمهور المعتزلة في الطريقة لاثبات غاية واحدة وهي نفي الصفات حقيقة في الذات ومتميزة عنها .[10]

ولم يقتصر موقف المعتزلة على هذين الرأيين ، بل انهم أحدثوا آراء أخرى لا تعدوا أن تكون طرقا جديدة للتخلص من الصفات أهمها رأي معمر الذي تخلص من الصفات واستبدلها بكلمة معاني ، ورأي أبي هاشم الذي دعاها أحوالا ....

([8]) أبو الهذيل العلاف: (135 – 235 هـ) محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدى، مولى عبد القيس، أبو الهذيل العلاف: من أئمة المعتزلة. ولد في البصرة واشتهر بعلم الكلام. قال المأمون: أطل أبو الهذيل على الكلام كإطلال الغمام على الانام. له مقالات في الاعتزال ومجالس ومناظرات. وكان حسن الجدل قوي الحجة، سريع الخاطر. كف بصره في آخر عمره، وتوفي بسامرا. له كتب كثيرة، منها كتاب سماه (ميلاس) على اسم مجوسي أسلم على يده. وللمعاصر على مصطفى الغر أبي (أبو الهذيل العلاف – ط) في سيرته وأقواله . الاعلام للزركلي 7 / 130.

([9]) ينظر الملل والنحل، الشهرستاني، 1 / 48، بتصرف.

([10]) المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد معتق 1 / 92.

ثانيا: رأي معمر بن عباد السلمي : [11]

يذكر أبو الحسن الأشعري رأي معمر قوله في صفات الباري فقال: " إن الله عالم بعلم وأن علمه كان لمعنى ، والمعنى كان لمعنى ، لا إلى غاية وكذلك سائر الصفات ." [12]

يقول البغدادي: "أي أنه جعل ذات الله تعالى واحدة قديمة ، وأراد أن يثبت أن الصفات ما هي إلا معان ثانوية لا أهمية لها ، فكان بذلك مشتركا في الغاية مع المعتزلة الذين نفوا الصفات وقالوا: إن الله عالم قادر بالذات ، ومع أي هذيل الذي يثبت الصفات، لكنه يقول أنها هي الذات ، غير أن معمرا وإن اتفق معهم في الغاية فقد خالفهم في الطريقة لاثبات تلك الغاية فاهتدى الى المعاني."[13]

ثالثا: رأي أبي هاشم بن الجبائي: [14]

([11]) معمر بن عباد (000 – 215 هـ) معمر بن عباد السلمي: معتزلي من الغلاة. من أهل البصرة. سكن بغداد، وناظر النظام. وكان أعظم القدرية غلوا: انفرد بمسائل، منها ان الانسان يدبر الجسد وليس بحال فيه.

والانسان عنده ليس بطويل ولا عريض ولا ذى لون وتأليف وحركة ولا حال ولا متمكن، وإنما هو شئ غير هذا الجسد، وهو حي عالم قادر مختار الخ، فوصف الانسان بوصف الالهية.

ومن أقواله: إن الله تعالى لم يخلق شيئا غير الاجسام، فأما الاعراض فهى من اختراعات الاجسام إما بالطبع وإما بالاختيار. وتنسب إليه طائفة تعرف بالمعمرية . الأعلام للزركلي 7 / 272.

([12]) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: 324هـ)، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، طبعة: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الطبعة: الثالثة، 1400 هـ – 1980 م، 1 / 168.

([13]) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، طبعة: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية ، 1977م، 1 / 181، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، عواد بن عبد الله المعتق ، 1 / 95.

([14]) الجبائي (235 – 303 هـ) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي: من أئمة المعتزلة. ورئيس علماء الكلام في عصره. وإليه نسبة الطائفة (الجبائية). له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب. نسبته إلى جبى

يقول الأيجي: "الفرقة السادسة الجبائية قالوا : " لا يقدر على عين فعل العبد بدليل التمانع وهو أنه لو أراد الله تعالى فعلا من أفعال العبد يوجد فيه وأراد العبد عدمه منه لزم إما وقوعهما فيجتمع النقيضان أو لا وقوعهما فيرتفع النقيضان أو وقوع أحدهما فلا قدرة للآخر على مراده

والمقدر خلافه لا يقال يقع مقدور الله لأن قدرته أعم من قدرة العبد فلا يتصور بينهما مقاومة كما يتصور في قدرتي إلهين لأنا نقول معنى كون قدرته أعم تعلقها بغير هذا المقدور ولا أثر له في هذا المقدور فهما في هذا المقدور سواء فيتقاومان فيه .

والجواب: إنه مبني على تأثير القدرة الحادثة وعلى تقدير تأثيرها فتساويهما في هذا المقدور ممنوع بل الله تعالى أقدر عليه من العبد فتأثير قدرته فيه يمنع من تأثير قدرة العبد فيه ولا يلزم من ذلك انتفاء قدرته بالكلية نعم يثبت فيه نوع عجز وذلك ينافي الألوهية دون العبدية."[15]

ولقد تخلص أبو هاشم كسابقه من استعمال لفظة الصفات ودعا ها أحولا فقال: "إذا قلنا إن الله عالم اثبتنا لله حالة خاصة هي العلم ، وهي وراء كونه ذاتا ، وهكذا في سائر الصفات ، وتأتي فوق هذه الأحوال حالة أخرى عامة توجبها كلها ."[16]

قال: " هو عالم لذاته بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كونه ذاتا موجودا وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها فأثبت أحوالا هي صفات لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة أي هي على حيالها لا تعرف كذلك بل مع الذات ."[17]

وقال ايضا: " ان العالم له فى كل معلوم حال لا يقال فيها انها حالة مع المعلوم الآخر ولاجل هذا زعم ان احوال البارى عز و جل فى معلوماته لا نهاية لها وكذلك احواله فى مقدوراته لا نهاية لها كما ان مقدوراته لا نهاية لها وقال له اصحابنا ما انكرت ان يكون لمعلوم واحد احوال بلا نهاية."[18]

يقول عواد المعتق: "يتضح من عرضنا لأحوال أبي هاشم أن غايته كغاية معمر وسائر المعتزلة وهي التخلص من اثبات الصفات حقيقة في الذات ومتميزة عنها ، ولذلك رفض استعمال لفظ الصفات واستعاض عنها بالأحوال ". [19]

(من قرى البصرة) اشتهر في البصرة، ودفن بجبى. له (تفسير) حافل مطول، رد عليه الاشعري. الاعلام للزركلي 6 / 256.

([15]) المواقف للأيجي 3 / 92.

([16]) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، 1 / 97.

([17]) الملل والنحل ، الشهرستاني 1 / 77.

([18]) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي ، 1 / 182.

([19]) المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، عواد بن عبد الله المعتق ، 1 / 98.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رابعا: رأي أبو الحسين البصري:[20]

يقول الأيجي: جوز أبو الحسين البصري مقدور بين قادرين مطلقا والأصحاب بناء على إثبات قدرة للعبد غير مؤثرة مع شمول قدرة الله تعالى ومنعه المعتزلة بناء على امتناع قدرة غير مؤثرة فيلزم التمانع .[21]

خامسا: رأي أبو اسحاق النظام[22]

يقول الأيجي: "قالوا لا يقدر على الفعل القبيح لأنه مع العلم بقبحه سفه ودونه جهل وكلاهما نقص يجب تنزيهه تعالى عنه. والجواب: أنه لا قبيح بالنسبة إليه فإن الكل ملكه فله أن يتصرف فيه على أي وجه أراد وإن سلم قبح الفعل بالقياس إليه فغايته عدم الفعل لوجود الصارف عنه وهو القبح وذلك لا ينفي القدرة عليه ."[23]

([20]) البصري (000 – 436 هـ) محمد بن علي الطيب، أبو الحسين، البصري: أحد أئمة المعتزلة.ولد في البصرة وسكن بغداد وتوفي بها. قال الخطيب البغدادي: (له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته). من كتبه (المعتمد في أصول الفقه – ط) جزآن، و (تصفح الأدلة) و (غرر الأدلة) و (شرح الاصول الخمسة) كلها في الاصول، وكتاب في (الامامة) و (شرح أسماء الطبيعي – خ) ، 6 / 275.

([21]) المواقف للأيجي 2 / 119.

([22]) النظام (000 – 231 هـ) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظام: من أئمة المعتزلة، قال الجاحظ: (الاوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له فان صح ذلك فأبو إسحاق من أولئك). تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت (النظامية) نسبة إليه. وبين هذه الفرقة وغيرها مناقشات طويلة. وقد ألفت كتب خاصة للرد على النظام وفيها تكفير له وتضليل. أما شهرته بالنظام فأشياعه يقولون إنها من إجادته نظم الكلام، وخصومه يقولون انه كان ينظم الخرز في سوق البصرة. وفي كتاب (الفرق بين الفرق) أن النظام عاشر في زمان شبابه قوما من الثنوية وقوما من السمنية وخالط ملاحدة الفلاسفة وأخذ عن الجميع. وفي شرح الرسالة الزيدونية أن النظام لم يخل من سقطات عدت عليه لكثرة إصابته. وفي (لسان الميزان) أنه (متهم بالزندقة وكان شاعراً أديبا بليغا)، وذكروا أن له كتبا كثيرة في الفلسفة والاعتزال. ولمحمد عبد الهادي أبي ريدة كتاب (إبراهيم بن سيار النظام – ط). الاعلام للزركلي 1 / 42.

([23]) المواقف للأيجي 3 / 92.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

سادسا: رأي فرقة أبو القاسم البلخي[24]

يقول الأيجي: " قالوا لا يقدر على مثل فعل العبد لأنه إما طاعة مشتملة على مصلحة أو معصية مشتملة على مفسدة أو سفه خال عنهما أو مشتمل على متساويين منهما والكل محال منه تعالى .

والجواب: إنها أي ما ذكرتموه من صفات الأفعال اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة إلينا وصدوره بحسب قصدنا ودواعينا وأما فعله تعالى فمنزه عن هذه الاعتبارات فجاز أن يصدر عنه تعالى مثل فعل العبد مجردا عنها فإن الاختلاف بالعوارض لا ينافي التماثل في الماهية ولما كان لقائل أن يقول ما صدر عنه من أمثال أفعالنا إما أن يشتمل على مصلحة أو مفسدة أو يخلو عنهما وعلى التقادير يكون متصفا بشيء من الاعتبارات المذكورة أجاب عنه بقوله وهو أي ذلك المثل الصادر عنه خال عن الغرض كسائر أفعاله المنزهة عن الأغراض فلا يتجه أن يقال هناك مصلحة أو مفسدة ، ولا يلزم من عدم ثبوت الغرض العبث إنما يلزم ذلك إذا كان الفعل ممن شأنه أن يتبع فعله الغرض لا ممن تعالى عن ذلك ." [25]

وتتضح عقيدة المعتزلة في الأسماء والصفات من خلال آراء بعض أصحابهم:

([24]) الكعبي (273 – 319 هـ) عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب، البلخي الخراساني، أبو القاسم: أحد أئمة المعتزلة. كان رأس طائفة منهم تسمى " الكعبية " وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها. وهو من أهل بلخ، أقام ببغداد مدة طويلة، وتوفي ببلخ. له كتب، منها " التفسير " و " تأييد مقالة أبي الهذيل " و " قبولالاخبار ومعرفة الرجال – خ " الاول منه عندي تصويره. ومنه نسخة في دار الكتب، و " السنة – خ " في دار الكتب أيضا و " مقالات الاسلاميين – ط " جزء منه بعنوان " باب ذكر المعتزلة " و " أدب الجدل " و " تحفة الوزراء – خ " و " محاسن آل طاهر " و " مفاخر خراسان " و " الطعن على المحدثين " قال ابن حجر، في لسان الميزان: أثنى عليه أبو حيان التوحيدي. وقال الخطيب البغدادي: صنف في " الكلام " كتبا كثيرة وانتشرت كتبه ببغداد. وقال السمعاني: من مقالته أن الله تعالى ليس له إرادة وأن جميع أفعاله واقعة منه بغير إرادة ولا مشيئة منه لها ؟.الاعلام للزركلي 4 / 65.

[25] المواقف للأيجي 3 / 92.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أولا: رأي الزمخشري:[26]

يرى الزمخشري أن الله ليس بقادر على المستحيل إذ يقول: "تقول شيء لا كالأشياء أي معلوم لا كسائر المعلومات وعلى المعدوم والمحال فإن قلت كيف قيل " على كل شيء قدير " وفي الأشياء ما لا تعلق به للقادر كالمستحيل وفعل قادر آخر قلت: مشروط في حد القادر ان لا يكون الفعل مستحيلا فالمستحيل مستثنى في نفسه عند ذكر القادر على الأشياء كلها فكأنه قيل على كل شيء مستقيم قدير. ونظيره فلان امير على الناس أي على من وراءه منهم ولم يدخل فيهم نفسه وان كان من جملة الناس ، واما الفعل بين قادرين فمختلف فيه فإن قلت مم اشتقاق القدير قلت من التقدير لأنه يوقع فعله على مقدار قوته واستطاعته وما يتميز به عن العاجز."[27]

([26]) الزمخشري (467 – 538 هـ) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والاداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفى فيها. أشهر كتبه (الكشاف – ط) في تفسير القرآن، و (أساس البلاغة – ط) و (المفصل – ط) ومن كتبه (المقامات – ط) و (الجبال والامكنة والمياه – ط) و (المقدمة – ط) معجم عربي فارسي، مجلدان، و (مقدمة الأدب – خ) في اللغة، و (الفائق – ط) في غريب الحديث، و (المستقصى – ط) في الامثال، مجلدان، و (رؤوس المسائل – خ) في شستربتى (3600) و (نوابغ الكلم – ط) رسالة، و (ربيع الابرار – ط) الجزء الاول منه، و (المنتقى من شرح شعر المتنبي، للواحدي – خ) منه نسخة في مكتبة شيخ الاسلام، بالمدينة، رقم 795 كتبت سنة 633 في 136 ورقة (كما في مذكرات الميمنى) و (القسطاس – خ) في العروض، و (نكت الاعراب في غريب الاعراب – خ) رسالة، و (الانموذج – ط) اقتضبه من المفصل، و (أطواق الذهب – ط) و (أعجب العجب في شرح لامية العرب – ط) وله (ديوان شعر – خ). وكان معتزلي المذهب، مجاهرا، شديد الانكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. الاعلام للزركلي 7 / 128.

([27]) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، طبعة: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، 1 / 20.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وقد أجاب الفخر الرازي على هذه الشبهة بقوله:

" وأما قوله : { إِنَّ الله على كُلِّ شَىْء قَدِيرٌ } ففيه مسائل :

المسألة الأولى :

منهم من استدل به على أن المعدوم شيء ، قال : لأنه تعالى أثبت القدرة على الشيء ، والموجود لا قدرة عليه لاستحالة إيجاد الموجود ، فالذي عليه القدرة معدوم وهو شيء فالمعدوم شيء . والجواب : لو صح هذا الكلام لزم أن ما لا يقدر الله عليه لا يكون شيئاً ، فالموجود لما لم يقدر الله عليه وجب أن لا يكون شيئاً .

المسألة الثانية :

احتج جهم بهذه الآية على أنه تعالى ليس بشيء ، قال لأنها تدل على أن كل شيء مقدور لله والله تعالى ليس بمقدور له ، فوجب أن لا يكون شيئاً ، واحتج أيضاً على ذلك بقوله تعالى : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْء } [الشورى : 11] قال لو كان هو تعالى شيئاً لكان تعالى مثل نفسه فكان يكذب قوله : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْء } فوجب أن لا يكون شيئاً حتى لا تتناقض هذه الآية ، واعلم أن هذا الخلاف في الاسم ، لأنه لا واسطة بين الموجود والمعدوم ، واحتج أصحابنا بوجهين : الأول : قوله تعالى : { قُلْ أَىُّ شَىْء أَكْبَرُ شهادة قُلِ الله } [الأنعام : 19] والثاني : قوله تعالى : { كُلُّ شَىْء هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ } [القصص : 88] والمستثنى داخل في المستثنى منه فيجب أن يكون شيئاً .

المسألة الثالثة :

احتج أصحابنا بهذه الآية على أن مقدور العبد مقدور لله تعالى خلافاً لأبي علي وأبي هاشم ، وجه الاستدلال أن مقدور العبد شيء ، وكل شيء مقدور لله تعالى بهذه الآية فيلزم أن يكون مقدور العبد مقدوراً لله تعالى .

المسألة الرابعة :

احتج أصحابنا بهذه الآية على أن المحدث حال حدوثه مقدور لله خلافاً للمعتزلة ، فإنهم يقولون : الاستطاعة قبل الفعل محال ، فالشيء إنما يكون مقدوراً قبل حدوثه ، وبيان استدلال الأصحاب أن المحدث حال وجوده شيء ، وكل شيء مقدور ، وهذا الدليل يقتضي كون الباقي مقدوراً ترك العمل به فبقي معمولاً به في محل النزاع ، لأنه حال البقاء مقدوره ، على معنى أنه تعالى قادر على إعدامه ، أما حال الحدوث ، فيستحيل أن يقدر الله على إعدامه لاستحالة أن يصير معدوماً في أول زمان وجوده ، فلم يبق إلا أن يكون قادراً على إيجاده .

المسألة الخامسة :

تخصيص العام جائز في الجملة ، وأيضاً تخصيص العام جائز بدليل العقل ، لأن قوله : { والله على كُلّ شَيْء قَدِيرٌ } [البقرة : 284] يقتضي أن يكون قادراً على نفسه ثم خص بدليل العقل ، فإن قيل إذا كان اللفظ موضوعاً للكل ثم تبين أنه غير صادق في

الكل كان هذا كذباً ، وذلك يوجب الطعن في القرآن ، قلنا : لفظ الكل كما أنه يستعمل في المجموع . فقد يستعمل مجازاً في الأكثر ، وإذا كان ذلك مجازاً مشهوراً في اللغة لم يكن استعمال اللفظ فيه كذباً والله أعلم ."[28]

يقول ابن أبي العز الحنفي: " وَقَدْ حَرَّفَتِ الْمُعْتَزِلَةُ الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }فَقَالُوا : إنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ مَا هُوَ مَقْدُورٌ لَهُ ، وَأَمَّا نَفْسُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ فَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا عِنْدَهُمْ ! وَتَنَازَعُوا : هَلْ يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِهَا أَمْ لَا ؟ ! وَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى مَا قَالُوا لَكَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ : هُوَ عَالِمٌ بِكُلِّ مَا يَعْلَمُهُ ! وَخَالِقٌ لِكُلِّ مَا يَخْلُقُهُ !

وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي لَا فَائِدَةَ فِيهَا . فَسَلَبُوا صِفَةَ كَمَالِ قُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ .

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ فَهُوَ مُنْدَرِجٌ فِي هَذَا . وَأَمَّا الْمُحَالُ لِذَاتِهِ ، مِثْلَ كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَوْجُودًا مَعْدُومًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، فَهَذِهِ لَا حَقِيقَةَ لَهُ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُهُ ، وَلَا يُسَمَّى شَيْئًا ، بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ . وَمِنْ هَذَا الْبَابِ : خَلْقُ مِثْلِ نَفْسِهِ ، وَإِعْدَامُ نَفْسِهِ ! وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْمُحَالِ . وَهَذَا الْأَصْلُ هُوَ الْإِيمَانُ بِرُبُوبِيَّتِهِ الْعَامَّةِ التَّامَّةِ ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِأَنَّهُ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ إلَّا مَنْ آمَنَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تِلْكَ الْأَشْيَاءِ ، وَلَا يُؤْمِنُ بِتَمَامِ رُبُوبِيَّتِهِ وَكَمَالِهَا إلَّا مَنْ آمَنَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي الْمَعْدُومِ الْمُمْكِنِ : هَلْ هُوَ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ وَالتَّحْقِيقُ : أَنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْخَارِجِ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ وَيَكْتُبُهُ ، وَقَدْ يَذْكُرُهُ وَيُخْبِرُ بِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ } ، فَيَكُونُ شَيْئًا فِي الْعِلْمِ وَالذِّكْرِ وَالْكِتَابِ ، لَا فِي الْخَارِجِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : { إنَّمَا أَمْرُهُ إذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } ، [وقَالَ] تَعَالَى : { وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا } ، أَيْ : لَمْ تَكُنْ شَيْئًا فِي الْخَارِجِ وَإِنْ كَانَ شَيْئًا فِي عِلْمِهِ تَعَالَى ."[29]

<u>ويقول شمس الدين أبو العون الحنبلي</u>: " من طوائف الضلال القائلين بعدم شمول القدرة الأزلية لجميع الممكنات المجوس ، قالوا : إنه تعالى لا يقدر على الشرور ولا خلق الأجسام المؤذية ، وإنما القادر على ذلك فاعل آخر يسمى " أهرمن " ومنهم النظام وأتباعه من المعتزلة ، قالوا : إنه تعالى لا يقدر على خلق الجهل والكذب والظلم وسائر القبائح .

([28]) مفاتيح الغيب للإمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت – 1421هـ – 2000 م، الطبعة : الأولى، 2 / 74.

([29]) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة : الأولى، طبعة: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، تاريخ النشر : 1418هـ، 1 / 229.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ومنهم عباد الضمري وأتباعه قالوا : إنه تعالى لا يقدر على ما علم أنه لا يقع ولا ما علم أنه يقع لاستحالة الأول ووجوب الثاني ، ومنهم الكعبي وأتباعه قالوا : إنه لا يقدر على مثل مقدور العبد ، ومنهم الجبائي وأتباعه ، قالوا : إنه تعالى لا يقدر على نفس مقدور العبد .

وقال الحنبلي: ((تعلقت)) قدرة الله تعالى الأزلية القديمة الذاتية ((ب)) كل ((ممكن)) وقد علمت أن الممكن ما ليس بواجب الوجود ولا مستحيل الوقوع ، ولم يوجد شيء ولن يوجد شيء إلا بها ، وقد نص سيدنا الإمام أحمد – رضي الله عنه – أنه تعالى قادر بقدرة قديمة ، وقوة شديدة . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العقيدة الأصفهانية : الممتنع لذاته ليس بشيء في الخارج باتفاق العقلاء لامتناع أن يكون له في الخارج وجود أو ثبوت عند من يفرق بين الوجود والثبوت ، فهو سبحانه قادر على كل شيء وأحد الضدين على سبيل البدل ، وأما وجودهما معا فليس بشيء بل هو ممتنع لذاته ، وكذلك وجود الملزوم بدون لوازمه التي يمتنع وجوده بدونها هو من هذا الباب كوجود الولد قبل والده مع كونه قد ولد ووجود الصفات بدون ذات تقوم بها ونحو ذلك . قال : ومن فهم هذا الأمر انحلت عنه الإشكالات التي تورد على قدرة الله تعالى وحكمته ومشيئته في مسائل القدرة وغيرها ، وتبين له أن خير الكلام كلام الله ، وأنه سبحانه بين فيه الأمور الإلهية والمطالب العلية أحسن بيان وأكمله حيث يبين قدرته على أشياء لم يفعلها كقوله { وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا } { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا } ونحو ذلك ، مع أنه تعالى لم يفعل مقدوره وتبين أن خلاف المعلوم مقدور ممكن باعتبار نفسه لكنه لا يكون ، لعدم مشيئة له وهو لا يشاؤه لما في ذلك من فوات حكمته التي يمتنع اجتماعها مع وجود هذا المفروض ، والله أعلم ."[30]

([30]) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية ،: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى : 1188هـ)، طبعة: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، الطبعة : الثانية – 1402 هـ – 1982 م، 1 / 153، 154.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثانيا: رأي القاضي عبد الجبار:[31]

يقول القاضي عبد الجبار : " ثم بين أنه تعالى على هذه المصالح قدير بأن يبينها كما شاء فلا يدل على أن كل شيء داخل في قدرته كنحو أفعال العباد من كفر وايمان وقد يقال : هو قدير على كل شيء لأنه الذي يقدر غيره كما يقال للملك أنه مالك للبلاد وما فيها لما كان مقتدرا على يملك الغير ويسلبه ملكه ولذلك قال: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) (سورة البقرة: 107) وزجر المرء عن أن يتكل إلا على عبادته."[32]

المطلب الثاني: موقف الاشاعرة.

الفرع الأول: رأي قدماء الأشاعرة:

يذهب قدماء الاشاعرة الى كأبي الحسن الأشعري في طوره الثاني، والباقلاني، وابن فورك، الى اثبات جميع الصفات ما عدا الأفعال الاختيارية، فإنهم ينفونها.[33]

أولا: رأي أبو الحسن الأشعري:[34]

([31]) قاضي القضاة (000 – 415 هـ) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الاسد ابادي، أبو الحسين: قاض، أصولي. كان شيخ المعتزلة في عصره. وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره. ولي القضاء بالري، ومات فيها. له تصانيف كثيرة، منها: (تنزيه القرآن عن المطاعن – ط) و (الامالي) و (المجموع في المحيط بالتكليف – ط) الاول منه، و (شرح الاصول الخمسة – ط) و (المغني في أبواب التوحيد والعدل – ط) أحد عشر جزءا منه، و (تثبيت دلائل النبوة – ط) و (متشابه القرآن – ط). وللدكتور عبد الكريم عثمان: (قاضي القضاة عبد الجبار ابن أحمد – ط) . الاعلام للزركلي 3 / 274.

([32]) تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ، تحقيق وتقديم د/ أحمد عبد الرحيم السايح ، المستشار/ توفيق علي وهبة ، طبعة مكتبة النافذة – القاهرة ، الطبعة الاولى ، 2006م، 1 / 48.

([33]) ينظر معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، محمد بن خليفة بن علي التميمي، طبعة: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة : الأولى، 1419هـ/1999م، 1 / 281.

([34]) أبو الحسن الاشعري (260 – 324 هـ) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الاشعري: مؤسس مذهب الاشاعرة. كان من الائمة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة. وتلقى مذهب

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يثبت أبو الحسن الأشعري لله صفة القدرة ويرد على من يؤل اليدين بالقدرة والنعمة فيقول: " وقد اعتل معتل بقول الله تعالى : (والسماء بنيناها بأيد) (سورة الذاريات: من الآية 51) قالوا : الأيد القوة فوجب أن يكون معنى قوله تعالى : (بيدي) بقدرتي قيل لهم : هذا التأويل فاسد من وجوه :

أحدها : أن الأيد ليس جمع لليد لأن جمع يد أيدي وجمع اليد التي هي نعمة أيادي وإنما قال تعالى : (لما خلقت بيدي) سورة ص : من الآية 37) فبطل بذلك أن يكون معنى قوله : (بيدي) معنى قوله : (بنيناها بأيد)

وأيضا فلو كان أراد القوة لكان معنى ذلك بقدرتي وهذا ناقض لقول مخالفنا وكاسر لمذهبهم لأنهم لا يثبتون قدرة واحدة فكيف يثبتون قدرتين .

وأيضا فلو كان الله تعالى عنى بقوله : (لما خلقت بيدي) القدرة لم يكن لآدم صلى الله عليه و سلم على إبليس مزية في ذلك والله تعالى أراد أن يرى فضل آدم صلى الله عليه و سلم عليه إذ خلقه بيديه دونه ولو كان خالقا لإبليس بيده كما خلق آدم صلى الله عليه و سلم بيده لم يكن لتفضيله عليه بذلك وجه وكان إبليس يقول محتجا على ربه : فقد خلقتني بيديك كما خلقت آدم صلى الله عليه و سلم بهما فلما أراد الله تعالى تفضيله عليه بذلك وقال الله تعالى موبخا له على استكباره على آدم صلى الله عليه و سلم أن يسجد له : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي أستكبرت ؟) (سورة ص: 38) دل على أنه ليس معنى الآية القدرة إذ كان الله تعالى خلق الأشياء جميعا بقدرته وإنما أراد إثبات يدين ولم يشارك إبليس آدم صلى الله عليه و سلم في أن خلق بهما وليس يخلو قوله تعالى : (لما خلقت بيدي) أن يكون معنى ذلك إثبات يدين نعمتين أو يكون معنى ذلك إثبات يدين جارحتين . تعالى الله عن ذلك أو يكون معنى ذلك إثبات يدين قدرتين أو يكون معنى ذلك إثبات يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين ولا قدرتين لا توصفان إلا كما وصف الله تعالى فلا يجوز أن يكون معنى ذلك نعمتين لأنه لا يجوز عند أهل اللسان أن يقول القائل : عملت بيدي وهو نعمتي ولا يجوز عندنا ولا عند خصومنا أن نعني جارحتين ولا يجوز عند خصومنا أن يعني قدرتين .

وإذا فسدت الأقسام الثلاثة صح القسم الرابع وهو أن معنى قوله تعالى : (بيدي) إثبات يدين ليستا جارحتين ولا قدرتين ولا نعمتين لا يوصفان إلا بأن يقال : إنهما يدان ليستا كالأيدي خارجتان عن سائر الوجوه الثلاثة التي سلفت ، وأيضا فلو كان معنى قوله

المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم. وتوفي ببغداد. قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمئة كتاب، منها " إمامة الصديق " و " الرد على المجسمة " و " مقالات الاسلاميين – ط " جزآن، و " الابانة عن أصول الديانة – ط " و " رسالة في الايمان – خ " و " مقالات الملحدين " و " الرد على ابن الراوندي " و " خلق الاعمال " و " الاسماء والاحكام " و " استحسان الخوض في الكلام – ط " رسالة. و " اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع – ط " يعرف باللمع الصغير. ولابن عساكر كتاب "تبيين كذب المفتري، فيما نسب إلى الإمام الاشعري – ط "ولحمودة غراب " الاشعري – ط. الأعلام للزركلي 4 / 263.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تعالى : (بيدي) نعمتي لكان لا فضيلة لآدم صلى الله عليه و سلم على إبليس في ذلك على مذاهب مخالفينا لأن الله تعالى قد ابتدأ إبليس على قولهم كما ابتدأ آدم صلى الله عليه و سلم وليس تخلو النعمتان أن يكونا هما بدن آدم صلى الله عليه و سلم أو يكونا عرضين خلقا في بدن آدم عليه الصلاة و السلام فلو كان عنى بدن آدم عليه السلام فلأبدان عند مخالفينا من المعتزلة جنس واحد وإذا كانت الأبدان عندهم جنسا واحدا فقد حصل في جسد إبليس على مذاهبهم من النعمة ما حصل في جسد آدم صلى الله عليه و سلم وكذلك إن عنى عرضين فليس من عرض فعله في بدن آدم صلى الله عليه و سلم من لون أو حياة أو قوة أو غير ذلك إلا وقد فعل من جنسه عندهم في بدن إبليس وهذا يوجب أنه لا فضيلة لآدم صلى الله عليه و سلم على إبليس في ذلك والله تعالى إنما احتج على إبليس بذلك ليريه أن لآدم صلى الله عليه و سلم في ذلك الفضيلة فدل ما قلناه على أن الله عز و جل لما قال : (خلقت بيدي) لم يعن نعمتي. [35]"

كما رد أبو الحسن الأشعري على الجهمية في نفيهم علم الله وقدرته فقال: " وزعمت الجهمية أن الله تعالى لا علم له ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر له وأرادوا أن ينفوا أن الله تعالى عالم قادر حي سميع بصير فمنعهم خوف السيف من إظهارهم نفي ذلك فأتوا بمعناه لأنهم إذا قالوا لا علم لله ولا قدرة له فقد قالوا إنه ليس بعالم ولا قادر ووجب ذلك عليهم وهذا إنما أخذوه عن أهل الزندقة والتعطيل لأن الزنادقة قد قال كثير منهم : إن الله تعالى ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير فلم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك فأتت بمعناه وقالت إن الله عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة والسمع والبصر .

وقد قال رئيس من رؤسائهم – وهو أبو الهذيل العلاف – إن علم الله هو الله فجعل الله تعالى علما وألزم فقيل له : إذا قلت إن علم الله هو الله فقل يا علم الله اغفر لي وارحمني فأبى ذلك فلزمه المناقضة واعلموا رحمكم الله أن من قال عالم ولا علم كان مناقضا كما أن من قال علم الله ولا عالم كان مناقضا وكذلك القول في القادر والقدرة والحياة والحي والسمع والبصر والسميع والبصير ."[36]

ومن المسائل التي اشتهرت عن الأشعري، وأخذ بها الأشعرية من بعده، قوله بالكسب لإثبات قدرة الله الشاملة لكل شيء، يقول الأشعري: "واختلف الناس في معنى القول: إن الله خالق، فقال قائلون: معنى أن الخالق خالق أن الفعل وقع منه بقدرة قديمة فإنه لا يفعل بقدرة قديمة الا خالق ومعنى الكسب: أن يكون الفعل بقدرة محدثة، فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب، وهذا قول أهل الحق" [37]

وبعد أن ذكر أقوال أهل الاثبات من المعتزلة يقول: "والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة، فيكون كسبا لمن وقع بقدرته"[38]

---

(35) الإبانة عن أصول الديانة، علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري أبو الحسن، تحقيق : د. فوقية حسين محمود ، طبعة : دار الأنصار – القاهرة، الطبعة الأولى ، 1397هـ ، 1 / 129- 134.

([36]) الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري 1 / .....

([37]) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري 1 / 538.

([38]) المصدر نفسه 1 / 542.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يقول الدكتور عبد الرحمن المحمود: " أثبت – الأشعري – قدرة الله وأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ورد على القدرية المعتزلة الذين يقولون: إن الله غير خالق لأفعال العباد يقول: "ويقال لأهل القدر: أليس قول الله تعالى:{بكل شيء عليم}[البقرة: 29] يدل على أنه لا معلوم إلا والله به عا لم، فإذا قالوا نعم، قيل لهم: فما أنكرتم أن يدل قوله تعالى:{على كل شيء قدير}[البقرة:20] على أنه لا مقدور إلا والله عليه قادر، وأن يدل قوله تعالى:{خالق كل شيء}[الزمر: 62] على أنه لا محدث مفعول إلا والله محدث له فاعل خالق"[39]

ثانيا: رأي القاضي البقاقلاني:[40]

يثبت الباقلاني لله صفة القدرة ويرد على من يؤل اليدين بالقدرة والنعمة بقوله: " يقال لهم هذا باطل لأن قوله : "بيدي" يقتضي إثبات يدين هما صفة له فلو كان المراد بهما القدرة لوجب أن يكون له قدرتان ، وأنتم فلا تزعمون أن للباري سبحانه قدرة واحدا فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين وقد أجمع المسلمون من مثبتي الصفات والنافين لها على أنه لا يجوز أن يكون له تعالى قدرتان فبطل ما قلتم كذلك لا يجوز أن يكون الله تعالى خلق آدم بنعمتين لأن نعم الله تعالى على آدم وعلى غيره لا تحصى ولأن القائل لا يجوز أن يقول رفعت الشيء بيدي أو وضعته بيدي أو توليته بيدي وهو يعني نعمته ، وكذلك لا يجوز أن يقال لي عند فلان يدان يعني نعمتين وإنما يقال لي عنده يدان بيضاوان ، لأن القول يد لا يستعمل إلا في اليد التي هي صفة للذات ، ويدل على فساد تأويلهم أيضا أنه لو كان الأمر على ما قالوه لم يغفل عن ذلك إبليس وعن أن يقول وأي فضل لآدم علي يقتضي أن أسجد له وأنا أيضا بيدك خلقتني التي هي قدرتك وبنعمتك خلقتني وفي العلم بأنه الله تعالى فضل آدم عليه بخلقه بيديه دليل على فساد ما قالوه." [41]

([39]) موقف ابن تيمية مِن الأشاعرة ، الدكتور عبد الرّحمن بن صالح بن صالح المحمود، طبعة: مكتبة الرشد– الرياض ، 1 / 372.

([40]) القاضي الباقلاني (338 – 403 هـ) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرياسة في مذهب الاشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها. كان جيد الاستنباط، سريع الجواب. وجهه عضد الدولة سفيرا عنه إلى ملك الروم، فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها. من كتبه (إعجاز القرآن – ط). الاعلام للزركلي 6 / 176.

([41]) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم أبو بكر الباقلاني، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، طبعة : مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى ، 1987، 1 / 297.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثالثا: رأي الغزالي:[42]

([42]) الغزالي (450 – 505 هـ) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الاسلام: فيلسوف، متصوف، له نحو مئتي مصنف. مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس، بخراسان) رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلدته. نسبته إلى صناعة الغزل (عند من يقوله بتشديد الزاي) أو إلى غزالة (من قرى طوس) لمن قال بالتخفيف. من كتبه (إحياء علوم الدين – ط) أربع مجلدات، و (تهافت الفلاسفة – ط) و (الاقتصاد في الاعتقاد – ط) و (محك النظر – ط) و (معارج القدس في أحوال النفس – خ) و (الفرق بين الصالح وغير الصالح – خ) و (مقاصد الفلاسفة – ط) و (المضنون به على غير أهله – ط) وفي نسبته إليه كلام، و (الوقف والابتداء – خ) في التفسير، و (البسيط – خ) في الفقه، و (المعارف العقلية – خ) و (المنقذ من الضلال – ط) و (بداية الهداية – ط) و (جواهر القرآن – ط) و (فضائح الباطنية – ط) قسم منه، ويعرف بالمستظهري، وبفضائح المعتزلة. و (التبر المسبوك في نصيحة الملوك – ط) كتبه بالفارسية، وترجم إلى العربية، و (الولدية – ط) رسالة أكثر فيها من قوله: أيها الولد، و (منهاج العابدين – ط) قيل: هو آخر تآليفه، و (إلجام العوام عن علم الكلام – ط) و (الطير – ط) رسالة، و (الدرة الفاخرة في كشف علوم الاخرة – ط) و (شفاء العليل – خ) في أصول الفقه، و (المستصفى من علم الاصول – ط) مجلدان، و (المنخول من علم الاصول – خ) و (الوجيز – ط) في فروع الشافعية، و (ياقوت التأويل في تفسير التنزيل) كبير، قيل: في نحو أربعين مجلدا، و (أسرار الحج – ط) و (الاملاء عن إشكالات الاحياء – ط) و (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة – ط) و (عقيدة أهل السنة – ط) و (ميزان العمل – ط) و (المقصد الاسنى في شرح أسماء الله الحسنى – ط) وله كتب بالفارسية. ولطه عبد الباقي سرور كتاب (الغزالي – ط) في سيرته، ومثله ليوحنا قمير، ولجميل صليبا وكامل عياد، ولمحمد رضا ولزكي مبارك (الاخلاق عند الغزالي – ط) ولأحمد فريد الرفاعي (الغزالي – ط) ولمحمد رضا (أبو حامد الغزالي: حياته ومصنفاته – ط) ول أبي بكر عبد الرازق (في صحبة الغزالي – ط) ولسليمان دنيا (الحقيقة في نظر الغزالي – ط) وللشيخ محمد الخضري رسالة في (ترجمته وتعاليمه وآرائه) نشرت في المجلد 34 من مجلة المقتطف. وبالتركية (إمام غزالي – ط) في تاريخه وفلسفته، لرضاء الدين بن فخر الدين، ولحسن عبد اللطيف عزام الفيومي، رسالة في (ما للغزالي وما عليه – ط). الاعلام للزركلي 7 / 21.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يقول الغزالي في شرحه لاسم الله القدير : " (القادر المقتدر) معناهما ذو القدرة لكن المقتدر أكثر مبالغة والقدرة عبارة عن المعنى الذي به يوجد الشيء متقدرا بتقدير الإرادة والعلم واقعا على وفقهما والقادر هو الذي إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل وليس من شرطه أن يشاء لا محالة فإن الله قادر على إقامة القيامة الآن لأنه لو شاء أقامها فإن كان لا يقيمها لأنه لم يشأها ولا يشاؤها لما جرى في سابق علمه من تقدير أجلها ووقتها فلذلك لا يقدح في القدرة والقادر المطلق هو الذي يخترع كل موجود اختراعا يتفرد به ويستغني فيه عن معاونة غيره وهو الله تعالى

وأما العبد فله قدرة على الجملة ولكنها ناقصة إذ لا يتناول إلا بعض الممكنات ولا يصلح للاختراع بل الله تعالى هو المخترع لمقدورات العبد بواسطة قدرته مهما هيأ له جميع أسباب الوجود لمقدوره وتحت هذا غور لا يحتمل مثل هذا الكتاب كشفه ."[43]

وقد ذهب التميمي الى أن قدماء الأشاعرة أثبتوا صفات الله تعالى إلا أنهم لم يثبتوا لله أفعالا تتعلق بالمشيئة والقدرة فيقول: " وقدماء الأشعرية يسمون "الصفاتية" لأنهم يثبتون صفات الله تعالى خلافا للمعتزلة لكنهم لم يثبتوا لله أفعالا تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته ، وأصلهم الذي أضلوه في هذا أن الله لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته ، لا فعل ولا غير فعل ، والفرق بينهم وبين المعتزلة: أن المعتزلة تقول: "لا تحله الأعراض والحوادث" فالمعتزلة لا يريدون (بالأعراض) الأمراض والآفات فقط، بل يريدون بذلك الصفات. ولا يريدون (بالحوادث)، المخلوقات، ولا الأحداث المحيلة للمحل ونحو ذلك– مما يريده الناس بلفظ الحوادث– بل يريدون نفي ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها فلا يجيزون أن يقوم به خلق) ولا استواء، ولا إتيان، ولا مجيء، ولا تكليم، ولا مناداة، ولا مناجاة، ولا غير ذلك مما وصف بأنه مريد له قادر عليه. ولكن ابن كلاب ومن وافقه – من الأشاعرة – خالفوا المعتزلة في قولهم: "لا تقوم به الأعراض" وقالوا: "تقوم به الصفات ولكن لا تسمى أعراضا". ووافقوا المعتزلة على ما أرادوا بقولهم: لا تقوم به الحوادث من أنه لا يقوم به أمر من الأمور المتعلقة بمشيئته ففرقوا بين الأعراض– أي الصفات– والحوادث– أي الأمور المتعلقة بالمشيئة. وعلق في الحاشية بقوله: " فإن الخلاف في هذه المسألة على أربعة أقوال:

قول المعتزلة ومن وافقهم: أن الله لا يقوم به صفة ولا أمر يتعلق بمشيئته واختياره وهو قولهم: (لا تحله الأعراض ولا الحوادث). قول الكلابية ومن وافقهم: التفريق بين الصفات والأفعال الاختيارية فأثبتوا الصفات، ومنعوا أن يقوم به أمر يتعلق بمشيئته وقدرته لا فعل ولا غير فعل. قول الكرامية ومن وافقهم: يثبتون الصفات ويثبتون أن الله تقوم به الأمر التي تتعلق بمشيئته وقدرته، ولكن ذلك حادث بعد أن لم يكن، وأنه يصير موصوفا بما يحدث بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن كذلك، وقالوا لا يجوز أن تتعاقب عليه الحوادث، ففرقوا في

([43]) المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي، طبعة : الجفان والجابي – قبرص، الطبعة الأولى ، 1407هـ – 1987م، 1 / 134.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الحوادث بين تجددها ولزومها فقالوا بنفي لزومها دون حدوثها. قول أهل السنة والجماعة: أثبتوا الصفات والأفعال الاختيارية وأن الله متصف بذلك أزلا، وأن الصفات الناشئة عن الأفعال موصوف بها في القدم، وإن كانت المفعولات محدثة. "[44]

ويرى التميمي أن متأخري الأشاعرة يثبتون سبع صفات هي: الحياة، العلم، القدرة، لإرادة، السمع، البصر، الكلام، وينفون ما عداها من الصفات.[45]

الفرع الثاني: رأي متأخرو الأشاعرة:

قال التميمي في موضع آخر: " أن متأخري الأشاعرة لم يثبتوا من الصفات إلا ما أثبته العقل فقط، وأما ما لا مجال للعقل فيه عندهم فتعرضوا له بالتأويل والتعطيل ولا يستدل هؤلاء بالسمع في إثبات الصفات، بل عارضوا مدلوله بما ادعوه من العقليات. وهذه القول لمتأخري الأشاعرة إنما تلقوه عن المعتزلة، لما مالوا إلى نوع التجهم، بل الفلسفة، وفارقوا قول الأشعري وأئمة أصحابه، الذين لم يكونوا يقرون بمخالفة النقل للعقل، بل انتصبوا لإقامة أدلة عقلية توافق السمع، ولهذا أثبت الأشعري الصفات الخبرية بالسمع، وأثبت بالعقل الصفات العقلية التي تعلم بالعقل والسمع، فلم يثبت بالعقل ما جعله معارضا للسمع، بل ما جعله معارضا له، وأثبت بالسمع ما عجز عنه العقل. وهؤلاء خالفوه وخالفوا أئمة أصحابه في هذا وهذا، فلم يستدلوا بالسمع في إثبات الصفات، وعارضوا مدلوله بما ادعوه من العقليات . فالصفات الثبوتية عند متأخري الأشاعرة هي: الحياة، والعلم، والقدرة والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وزاد الباقلاني وإمام الحرمين الجويني صفة ثامنة هي الإدراك." [46]

ويرى شمس الدين الحنبلي أن الأشاعرة ذهبت الى القول بعدم شمول القدرة الأزلية لجميع الممكنات فيقول: " وفهم من النظم أن القدرة لا تتعلق بواجب ولا مستحيل فليسا من متعلقاتها ، ولا عجب في ذلك لأنها لو تعلقت بهما لزم انقلابهما جائزين ولزم صحة تعلقها بإعدام محلها ، قال بعض الأشاعرة : والأولى الاستدلال بالنصوص الدالة على شمول قدرته تعالى إجمالا مثل { وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } { وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا } وتفصيلا مثل { خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ } { وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ } { خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ } . صحح بعض متأخري الأشعرية أن للقدرة الأزلية تعلقين صلوحيا وهو التعلق الأزلي بمعنى أنه في الأزل صالحة للإيجاد والإعدام على وفق تعلق الإرادة الأزلية بهما فيما لا يزال ، وتعلقا تنجيزيا وهو التعلق الحادث المقارن لتعلق الإرادة بالحدوث الحالي ، وظاهر

([44]) مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات، محمد بن خليفة بن علي التميمي، طبعة: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى، 1422هـ/2002م ، 1 / 105، 106، بتصرف.

([45]) ينظر معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، التميمي، 1 / 281.

([46]) مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات، محمد بن خليفة بن علي التميمي، 1 / 110، بتصرف.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

كلام علمائنا بل وكلام الإمام أحمد أن تعلق القدرة بالممكن تعلق واحد مغيا بغاية محدودة من الزمان يوجد في ذلك الزمان المخصص بالإرادة القديمة الأزلية ، والله أعلم ." [47]

المطلب الثالث: موقف الماتريدية.

أولا: رأي الماتريدية في الاسماء والصفات عامة

يرى الباحثون في موسوعة الفرق أن الماتريدية قالت: بوجوب إثبات أسماء الله تعالى، وأن إثباتها لا يستلزم التشبيه، بدليل أن الرسل والكتب السماوية قد جاءت بها، ولو كان في إثباتها تشبيه لكان ذلك طعن في الرسل. [48] قال الماتريدي: "الأصل عندنا أن لله أسماء ذاتية يسمى بها نحو قوله: (الرَّحْمَنُ) [الرحمن:1]. ثم الدليل على ما قلنا مجيء الرسل والكتب السماوية بها، ولو كان في التسمية بما جاءت به الرسل تشبيه لكانوا سبب نقض التوحيد ... ولكن لما احتملت تلك الأسماء خروج المسمى بها عن المعروفين من المسمين بما جاز مجيئهم بها مع قوله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى: 11] لينفي به شيئية الأشياء ... [49]

يقول الدكتور العواجي: " وقف الماتريديون في باب الصفات على إثبات بعض الصفات دون غيرها، فأثبتوا من الصفات: القدرة، العلم، الحياة، الإرادة، السمع، البصر، الكلام، التكوين، وذلك لدلالة العقل عليها عندهم، وهم تحكم باطل، وقد ألزمهم السلف بإثبات ما نفوه بنفس الدليل الذي أثبتوا به تلك الصفات الثمانية."[50]

([47]) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية ،: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي ، 1 / 154، بتصرف.

([48]) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام ، مجموعة من الباحثين،، 2 / 280.

([49])كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي ، تحقيق: فتح الله خليف ، طبعة : دار المشرق – بيروت ، 1 / 93، التمهيد في أصول الدين لأبي معين النسفي ، تحقيق: د/ عبد الحي قابيل ، دار الثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة ، 1407هـ ، 1 / 13 -16.

([50]) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، د. غالب بن علي عواجي، 2 / 246، وينظر معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، التميمي، 1 / 23.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ويرى الباحثون في موسوعة الفرق ، أن الماتريدية استدلت على إثبات اتصاف الله تعالى بصفة القدرة بإيجاده تعالى وخلقه للمخلوقات، وهي طريقة (دلالة المحدثات) أو (دليل الأفعال) كما استدلوا بطريقة (التنزيه عن النقائص) إلا أن استدلالهم بالطريقة الأولى أقوى وأشهر عندهم، حتى أن كثيراً منهم لا يذكرون غيرها.

والماتريدي يستدل على ثبوت صفة القدرة بدلالة المحدثات، ويربط ثبوت القدرة بثبوت الاختيار. فالاتساق والحكمة في المعقولات وإيجاد المعدوم وإعدام الموجود، يقتضى ثبوت الاختيار من الفاعل، وإذا ثبت الاختيار ثبتت القدرة، إذا لا اختيار بغير قدرة.

وأما أبو المعين النسفي وعامة الماتريدية، فإنهم يثبتون القدرة بدلالة مطلق الفعل، بدون توسيط الاختيار في الاستدلال، وذلك أن فعل الفاعل لا يكون صادراً إلا عن قدرة، فالخلق لا يكون إلا من قادر. وكل من الطريقتين محورهما واحد إلا أن الثانية أقل مقدمات فهي أقرب وأبسط في الاستدلال من الأولى. [51]

يقول أبو منصور الماتريدي مقرراً الدليل: "إن اتساق الفعل المتوالي بلا فساد ... ولا خروج عن طريق الحكمة، يثبت كون المفعول بالاختيار من الفاعل، فثبت أن الخلق كان بفعله حقيقة...

وأيضاً أن الله تعالى إذا أنشأ شيء ثم أفناه، وفيه أيضاً ما قد أعاده نحو الليل والنهار، ثبت أن فعله بالاختيار، إذ تحقق به صلاح ما قد أفسده، وإعادة ما قد أفناه، وإيجاد المعدوم وإعدام الموجود، فثبت أن طريق ذلك الاختيار، إذ من كان الذي منه يكون بالطبع لا يجيء منه نفي ما يوجد، وإيجاد ما يعدمه ... وأيضاً إنا قد بينا حدث العالم لا من شيء، وذلك نوع ما لا يبلغه إلا فعل من هو في غاية معنى الاختيار، وما يكون بالطبع فحقه الاضطرار، ومحال أن يكون من يبلغ شأنه إلى إنشاء الأشياء لا من شيء، ثم يكون ذلك بالطبع، مع ما كان وقوع الشيء بالطبع هو تحت قهر آخر، وجعله بحيث يسقط عنه الإمكان، وذلك آية الحدث وإمارة الضعف، جل ربنا عن ذلك وتعالى. مع ما جرى التعارف المتوارث من الخلق بالدعوات والتضرع إلى الله تعالى بالفرج، وأنه قهر كذا ونصر كذا، وأعان فلاناً وخذل فلاناً وأن كل ذي قوة يفعل بقوة أنشأها، ولا ينال شيء من ذلك بالمضطر، ولا يرغب فيه، دل ذلك على أن العالم باختياره، فإذا ثبت الاختيار ثبتت له القدرة على الخلق، والإرادة لكونه على ما هو عليه، لأن من لا قدرة له يخرج الذي يكون منه مضطرباً فاسداً، ولا يملك الشيء وضده. فثبت أن ما كان منه بقدرة كان باختيار، وذلك أمارات الفعل الحقيقية في الشاهد ... "[52].

ويقول أبو المعين النسفي مقرراً الدليل: "المفعول كما دل على الفاعل فمطلقه يدل على القدرة ... فإن كل من رأي المفعول ... استدل بكونه مفعولاً على قدرة فاعله عليه". [53]

ثانيا: رأي الماتريدية في مسألة الاستطاعة والقدرة

([51]) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام ، مجموعة من الباحيين 2 / 298.

([52]) كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي ، ت ، 1 / 44، 45.

([53]) التمهيد في أصول الدين لأبي معين النسفي ، 1 / 22.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يرى الباحثون في موسوعة الفرق أن جمهور الماتريدية توسطوا في مسألة – الاستطاعة والقدرة – فقالوا :بإثبات الاستطاعة قبل الفعل ومعه فقالوا بأن الاستطاعة تقع على نوعين: الأولى: سلامة الأسباب والآلات وهي تتقدم الفعل. الثانية: الاستطاعة التي يتهيأ بها الفعل وهي تتقدم الفعل. [54]

يقول أبو منصر الماتريدي: " الأصل عندنا في المسمى باسم القدرة أنها على قسمين: أحدهما: سلامة الأسباب وصحة الآلات وهي تتقدم الأفعال. والثاني: معنى لا يقدر على تبين حده بشيء يصار إليه سوى أنه ليس إلا للفعل لا يجوز وجوده بحال إلا ويقع به الفعل عندما يقع معه" ثم الاستطاعة عندنا قسمان: أحدهما: سلامة الأسباب والآلات وصحة الجوارح والأعضاء وهي المعنية بقوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) [آل عمران:97] وبقوله تعالى: (فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) [المجادلة:4] وبقوله تعالى خبرا عن أهل النفاق: (لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)[التوبة:42] أي لو كانت لنا الآلات والأسباب. وصحة التكليف تعتمد هذه الاستطاعة ...

والثانية: الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة التي يتهيأ بها الفعل وهي المعنية بقوله تعالى: (وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ اللهِ مِنْ أَوْلِيَاء يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ)[هود:20] ألا ترى أن الله تعالى قد ذمهم بذلك والذم إنما يلحقهم بانعدام حقيقة القدرة عند وجود سلامة الأسباب وصحة الآلات لا بانعدام سلامة الأسباب وصحة الآلات لأن انتفاء تلك الاستطاعة لا يكون بتضييعه بل هو في ذلك مجبور فلم يلحقهم الذم بالامتناع عن الفعل عند انتفائها وكذا هي المعنية بقول صاحب موسى عليهما السلام: (قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا) [الكهف:67] وقوله: (قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا) [الكهف:75] إذ لو كان المراد بها سلامة الأسباب والآلات لما عاتبه على ترك الصبر. والاستطاعة الثانية عرض تحدث عندنا مقارنة للفعل ... .[55]

ويرى الباحثون في موسوعة الفرق أن قول جمهور الماتريدية في الاستطاعة هو القول الحق الذي دلت عليه الأدلة وهو قول أهل السنة والجماعة. [56]

([54]) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام ، مجموعة من الباحثين، 2 / 333.

([55]) كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي 1 / 256 ، 257.

([56]) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام ، مجموعة من الباحثين ، 2 / 234.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

قال الطحاوي رحمه الله: " والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف به المخلوق به تكون مع الفعل وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكين وسلامة الآلات فهي قبل الفعل وبها يتعلق الخطاب ... [57]

قال شارح الطحاوية: " والذي قاله عامة أهل السنة أن للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي وهذه قد تكون قبله لا يجب أن تكون معه والقدرة التي بها الفعل لابد أن تكون مع الفعل لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة ، وأما القدرة التي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات فقد تتقدم الأفعال وهذه القدرة المذكورة في قوله تعالى:(وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) [آل عمران:97] وكذلك قوله تعالى: (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) [التغابن:16] وكذا قوله تعالى: (فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) [المجادلة:4] والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات ...

وأما دليل ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة فقد ذكروا فيها قوله تعالى: (مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ) [هود:20] المراد نفي حقيقة القدرة لا نفي الأسباب والالات ... "[58]

ثالثا: رأي الماتريدية في مسألة التكليف

يرى الباحثون في موسوعة الفرق أن الماتريدية وافقوا المعتزلة في هذه المسألة فقالوا بعدم جواز تكليف ما لا يطاق لأنه فاسد عقلا ولعدم وجود القدرة التي هي مقتضى التكليف.

ي**قول أبو منصور الماتريدي:** " الأصل أن تكليف من منع عنه الطاقة فاسد في العقل". [59]

وقال ابن الهمام: " ولا أعلم أحدا منهم (أي الماتريدية) جوز تكليف ما لا يطاق".[60]

([57]) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: 792هـ) تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني، طبعة: دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة: الطبعة المصرية الأولى، 1426هـ - 2005م ، 1 / 432.

([58]) شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفي، 1 / 433.

([59]) كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي 1 / 266.

([60]) كتاب المسايرة للكمال بن الهمام ، مطبعة السعادة – القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1347هـ، 1 / 156.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وقال صاحب (نظم الفرائد): "ذهبت مشايخ الحنفية إلى أن التكليف بما لا يطاق من الله تعالى لا يجوز .... احتج مشايخ الحنفية بأن التكليف إنما يتصور في أمر لو أتى به يثاب ولو امتنع عنه يعاقب عليه وذلك إنما يكون فيما يمكن إتيانه لا فيما لا يمكن إتيانه وبأن قوله تعالى: (لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا) [البقرة:286] صريح في أن التكليف به غير واقع".[61]

والصواب في المسألة هو التفصيل أما إطلاق القول فيها فهو من البدع المحدثة كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

فيقال:" تكليف ما لا يطاق ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يطاق للعجز عنه كتكليف الزمن المشي وتكليف الإنسان الطيران ونحو ذلك فهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر.

والثاني: ما لا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالكفر فإنه هو الذي صده عن الإيمان وكالقاعد في حال قعوده فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائما والإرادة الجازمة لأحد الضدين تنافي إرادة الضد الآخر وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب. ومثل هذا ليس بقبيح عقلا عند أحد من العقلاء بل العقلاء متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده إذا أمكن أن يترك الضد ويفعل الضد المأمور بهو.

هذا لا يدخل فيما لا يطاق ...

فإنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج إنه كلف بما لا يطيق ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلا أنه كلف ما لا يطيق"[62]

رابعا: المسائل الخلافية بين الماتريدية وغيرها من الفرق في دلالة اسم الله القدير

الأول: المسائل الخلافية بين الماتريدية والاشاعرة

المسألة الأولى: تأثير القدرة:

([61]) نظم الفرائد وجمع الفوائد ، عبد الرحيم بن علي شيخ زادة ، المطبعة الأدبية – القاهرة ، الطبعة الأولى، 1317هـ ، 1 / 25، 26.

([62]) منهاج السنة النبوية، شيخ الإسلام بن تيمية، تحقيق : د. محمد رشاد سالم، طبعة : مؤسسة قرطبة ، الطبعة لأولى ، 3 / 104 ، 105، شرح الطحاوية لأبن أبي العز الحنفي ، 1 / 436.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"اتفقت الماتريدية على خلق الله لأفعال العباد ثم اختلفوا: هل لقدرة العبد تأثير؟ فإلى الأول ذهب الماتريدية وإلى الثاني جنحت الأشاعرة. ورأى الماتريدي وجود أثر القدرة للعبد في وصف الفعل، ورأى الأشعري أن كل شيء خاضع قسرا للقدرة الإلهية المطلقة. " [63].

المسألة الثانية: هل تصلح القدرة للضدين:

"واختلفوا في القدرة: هل تصلح للضدين؟ فذهب الماتريدية إلى أنها تصلح للضدين، وذهب الأشاعرة إلى أنها لا تصلح للضدين، بل لكل منهما قدرة على حدة." [64]

المسألة الثالثة: التكليف

ذهبت الماترتيدية الى عدم جواز التكليف بما لا يطاق ، وذهب جمهور الأشاعرة الى أن التكليف بما لا يطاق جائز.[65]

المسألة الرابعة: الاستطاعة

ذهب جمهور الماتريدية الى أن الاستطاعة تقع على نوعين:

الأولى : سلامة الاسباب والآلات وهي تتقدم الفعل.

الثاني: الاستطاعة التي يتهيأ بها الفعل وتكون مع الفعل.

وأما الاشاعرة فقد ذهبوا الى أن الاستطاعة لا تكون الا مع الفعل ولا يجوز أن تتقدمه ولا أن تتأخر عنه.[66]

الثاني: المسائل الخلافية بين الماتريدية والمعتزلة

المسألة الأولى: الأسماء

تثبت المعتزلة أسماء الله تعالى ، ولكن هي عندهم أسماء مجردة لا تدل على شيء من الصفات ، فلذا قالوا : عالم بلا علم ، وسميع بلا سمع وبصير بلا بصر.....

([63]) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام ، مجموعة من الباحثين ، 2 / 175.

([64]) المرجع نفسه ، 2 / 176.

([65]) نظم الفرائد وجمع الفوائد ، عبد الرحيم بن علي شيخ زادة ، 25 – 27، الماتريدية دراسة وتقويما ، أحمد بن عوض بن داخل اللهيبي الحربي ، طبعة دار العاصمة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1413هـ ، 1 / 499.

([66]) كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي 1 / 256 ، 257، الانصاف لأبي بكر الباقلاني ، تحقيق: زاهد الكوثري، طبعة مؤسسة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1382هـ ، 1 / 46، الماتريدية دراسة وتقويما ، أحمد بن عوض بن داخل اللهيبي الحربي ، 1 / 499.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وأما الماتريدية فقد اثبتوا الاسماء ، وأثبتوا دلالتها على ما اثبتوه من الصفات إلا اسم (الله) فلا يدل شيء من الصفات عندهم.[67]

المسألة الثانية: الصفات

ذهبت المعتزلة الى نفي جميع صفات الله تعالى ، وقالوا: أنه ليس لله تعالى صفات قائمة بذاته ،وأن الصفة هي مجرد وصف الواصف وأنها تعني نفي الضد ، وليس لها معنى حقيقي ثبوتي ، وأن الصفات ليست شيئا سوى الذات .

أما الماتريدية فقد قالوا بإثبات بعض الصفات ، وان لها معنى حقيقيا ثبوتيا ، وهي ثمان صفات : العلم ، والقدرة ، والارادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والتكوين.[68]

المسألة الثالثة: الاستطاعة

قالت المعتزلة بأن الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل ونفوا أن تكون معه ، أما الماتريدية فقالوا باثبات الاستطاعة قبل الفعل ومعه.[69]

المسألة الرابعة: أفعال العباد

قالت المعتزلة أن الله غير خالق لأفعال العباد ، وأنها حادثة من جهة العباد، وانهم هم الفاعلون والمحدثون لها ، ولا تعلق لها بتاتا بقدرة الله وارادته.

وأما الماتريدية فقالوا: إن أفعال العباد مخلوقة لله وان الله تعالى خلقها كلها خيرا كانت أو شرا، وهي مع كونها مخلوقة لله هي كسب من العباد. [70]

خامسا: رأي أبو منصور الماتريدي في دلالة اسم الله (القدير) من خلال تفسيره:

يقول أبو منصور الماتريدي في سورة آل عمران: " قال الله – تعالى –: (وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ): امتدح – جل ثناؤه – بإدخال كلية الأشياء تحت قدرته، وبه خَوَّفَ من عاند نعمته، وأطمع من خضع له عظيم ثوابه؛ فلئن جاز إخراج شيء تحت القدرة عن

([67]) كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي 1 / 24، 41، 44، 93، 94، التمهيد في أصول الدين للنسفي 1 / 13 –16، الماتريدية دراسة وتقويما ، أحمد بن عوض بن داخل اللهيبي الحربي ، 1 / 503.

([68]) كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي 1 / 49 ، 60 ، 128، 129، الماتريدية دراسة وتقويما ، أحمد بن عوض بن داخل اللهيبي الحربي ، 1 / 503، 504.

([69])كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي 1 / 256، 257، التمهيد في أصول الدين للنسفي 1 / 53، 54، الماتريدية دراسة وتقويما ، أحمد بن عوض بن داخل اللهيبي الحربي ، 1 / 505.

([70]) كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي 1 / 225– 228، 254، الماتريدية دراسة وتقويما ، أحمد بن عوض بن داخل اللهيبي الحربي ، 1 / 504.

قدرته، لاضمحل الخوفُ عما خوَّفَهُ، والرجاءُ فيما أطمعه؛ إذ لم يظهر على ذلك قدرته إلا بقوله: (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، وما لا صنع لأحد في شيء إلا بأقداره، ومحال أن يقدر على ما لا يقدر هو عليه، أو يزول به قدرته؛ لما فيه ما ذكرت؛ فلذلك قلنا في بطلان قول المعتزلة بإخراج أفعال صنع الخلق عن قدرة الله، وامتناعه عن تدبيره، ولا قوة إلا بالله."[71]

ويقول: "وقوله – عَزَّ وَجَلَّ –: (وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ): وهذا على المعتزلة؛ لأنهم يقولون: لا يقدر على خلق فعل العبد، وعلى قولهم: غير قادر على أكثر الأشياء، وهو قد أخبر أنه على كل شيء قدير." [72]

ويقول في سورة الأنعام: " وكذلك قوله: (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)؛ وهم يقولون: هو قدير على بعض الأشياء. وقال: (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ): وهم يقولون: هو خالق بعض الأشياء."[73]

ويقول في سور النور: " (يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) بسبب وبغير سبب (إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)؛ لأنه قادر بذاته، لا بقدرة مستفادة بالطباع." [74]

ويقول في سورة القصص: " ثم قوله: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ) على المعتزلة من وجهين:

أحدهما: ما أجمعوا عليه أن الله قد شاء جميع ما يفعله العباد من الخيرات والطاعات، فإذا شاء ذلك دل أنه خلقها لهم، أخبر أنه يخلق ما يشاء وقد شاء الخيرات؛ فدل ذلك على خلق أفعال العباد. لكنهم يقولون: قوله: (يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) إذا خلقه؛ وكذلك يقولون في قوله: (وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ): إن خلقه أو كلام نحو هذا. فلئن جاز لهم هذا من الزيادة جاز لكل أحد مثله، فذلك بعيد. وعلى قولهم أكثر الأشياء ليست بمخلوقة لله، وهو على أكثر الأشياء غير قدير؛ لأن أفعال الخلق لا شك أنها أكثر من أنفسهم، فأخبر أنه على كل شيء قدير، وأنه يخلق ما يشاء، وأن هذا منه خرج مخرج الامتداح له والثناء له بما له من السلطان والقدرة على الخلق كلهم، فلو كان

([71]) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: 333هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ – 2005 م، 3 / 556.

([72]) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، أبو منصور الماتريدي، 3 / 556.

([73]) المرجع نفسه 4 / 249.

([74]) المرجع نفسه 7 / 582.

على ما يقوله المعتزلة لم يكن هذا مدحًا له ولا ثناء بالسلطان والقدرة؛ إذ هو على قولهم على أكثر الأشياء ليس بقادر على ما ذكرنا." (75)

ويقول في سورة العنكبوت: " وقوله: (إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ): في النشأة الأولى والآخرة جميعًا لا يعجزه شيء؛ إذ هو قادر بذاته." (76)

ويقول في سورة التغابن: " وقوله – عَزَّ وَجَلَّ –: (وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ). الأصل في الأسماء المشتركة إذا أضيف شيء منها إلى الله تعالى، فحق التخصيص في الإضافة إليه أن يضاف بحق الكليات ليكون فرقا بينه وبين العباد فيقال: (وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)، ويقال في الخلق: فلان عليم بكذا على الخصوص، وليعلموا أن العبيد إنما يعملون ما يعملون بعلمه، وكذلك هذا في قوله: (وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، وهذا على المعتزلة؛ لأنهم يقولون: إن الله – عَزَّ وَجَلَّ – ليس بقادر على كثير من الأشياء فكأنهم أشركوا في اسم القدرة غيره؛ لأنه لا أحد من الخلق إلا وله جزء من القدرة، فلو قلنا: إن الله تعالى يقدر على بعض ولا يقدر على بعض لسوينا بينه وبين خلقه، وشبهناه بهم، جل الله – سبحانه وتعالى – عن مثل هذا الوصف، والله المستعان." (77)

ويقول في سورة الطلاق: " وقوله – عَزَّ وَجَلَّ –: (لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ).

أي: لكي تعلموا إذا تفكرتم في خلق السماوات والأرض، وما جرى من التدبير فيهما أن من بلغت قدرته هذا المبلغ كانت قدرته ذاتية، لا يعجزه شيء عما أراده. أو يدل هذا التدبير أنه خرج عن عالم لا يخفى عليه شيء، والله أعلم. قوله: (لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ). يحتمل أوجها: أحدها: أن الله تعالى على خلق فعل كل فاعل من خلائقه قدير.

ووجه ذلك: أن الله تعالى قد كان أعلمهم بخلق السماوات والأرضين بقوله: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) فلما قال: (لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، لم يكن بد من أن يكون هذا في غير خلق السماوات والأرضين؛ فثبت أن فيه دلالة قدرته على خلق فعل كل مخلوق.

ولأنه لما بلغ قدرته وتدبيره في السماوات والأرضين مع عظم أمرهما وشأنهما، ومع عجز البشر عن تدبير مثلهما؛ فلأن يبلغ قدرته وتدبيره فيما يقع فيه تدبير البشر –وهو أفعالهم– أحق، والله المستعان.

---

(75) المرجع نفسه، 8 / 191.

(76) المرجع نفسه 8 / 217.

(77) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي ،10 / 41.

ووجه آخر: أن يقول: (لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) بما وعد وأوعد أو على كل شيء من منافع العباد ومضارهم قدير، وعلى قول المعتزلة: إن الله تعالى لا يقدر على فعل بعوضة فما فوقها، ولا يقدر على إصلاح أحد من خلقه وإن أنفد جميع خزائنه، وإن من صلح فإنما يصلح بنفسه، ومن فسد فإنما يفسد بنفسه؛ وهذا خلاف ما وصف الله به نفسه من أنه على كل شيء قدير." [78]

ويقول في سورة تبارك: " وقوله – عَزَّ وَجَلَّ –: (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ).

امتدح نفسه تعالى بأنه على ما يشاء قدير، وذلك من أوصاف ربوبيته أيضًا ومن قول المعتزلة: إنه على أكثر الأشياء غير قدير؛ لأنهم يجعلون المعدوم شيئًا؛ فشيئية الأشياء كانت بأنفسها لا بإنشاء الله تعالى، ويجعلون ظهورها بالله – تعالى – فقط، وإذا كان كذلك فإنه لم يصر قادرا على شيئية الأشياء، وكذلك ينفون الخلق والقدرة على أفعال العباد.

ومن قولهم – أيضًا –: إن إقدار العبد بيد الله، وإذا أقدر عبدًا من عبيده على الهداية، خرجت القدرة من يده؛ فتصير هذه القدرة مستفادة لا ذاتية، وإذا كان كذلك فقد نفوا عنه القدرة عن أكثر الأشياء، فلا يصير هو قادرا على كل شيء، وإنما هو قادر على البعض، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا." [79]

المطلب الرابع: موقف الجهمية.[80]

أولا: رأي الجهمية في مسألة الاسماء والصفات عامة

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الجهمية على ثلاث درجات : الدرجة الأولى: الجهمية الغلاة، الَّذِينَ يَنْفُونَ أَسْمَاءَ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَإِنْ سَمُّوهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى قَالُوا: هُوَ مَجَازٌ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ عِنْدَهُمْ لَيْسَ بِحَيٍّ وَلَا عَالِمٍ وَلَا قَادِرٍ وَلَا سَمِيعٍ وَلَا بَصِيرٍ وَلَا مُتَكَلِّمٍ وَلَا يَتَكَلَّمُ.

([78]) المرجع نفسه، 10 / 73.

([79]) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، 10 / 103.

([80]) نسبة الى جهم بن صفوان (000 – 128 هـ) جهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب: رأس (الجهمية) قال الذهبي: الضال المبدع، هلك في زمان صغار التابعين وقد زرع شرا عظيما. كان يقضي في عسكر الحارث بن سريج، الخارج على أمراء خراسان، فقبض عليه نصر بن سيار، فطلب جهم استبقاءه، فقال نصر: (لا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت) وأمر بقتله، فقتل، الاعلام للزركلي 2 / 140.

الدرجة الثانية: الجهمية الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة ويجعلون كثيراً منها على المجاز، وينفون صفات الله، وهذا النوع من التجهم هو تجهم المعتزلة ونحوهم، وهم الجهمية المشهورون.

ولا خلاف في عدم عد هؤلاء من أهل السنة والجماعة.

الدرجة الثالثة: طائفة من الصفاتية المثبتين المخالفين للجهمية، ولكن فيهم نوع من التجهم، وأطلق عليهم: الجهمية لاشتراكهم في رد طائفة من الصفات، وأهل هذه الدرجة على مراتب ثلاث: أهل المرتبة الأولى منهم: من يقر بالصفات الخبرية الواردة في القرآن دون الحديث.

وأهل المرتبة الثانية منهم: الذين يقرون بالصفات الواردة في الأخبار أيضاً في الجملة مع نفيهم وتعطيلهم لبعض ما ثبت بالنصوص، وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن تبعه بعد ذلك كأبي الحسن الأشعري. وأهل المرتبة الثالثة: تنتسب إلى أهل المرتبة الثانية إلا أنهم قاربوا المعتزلة الجهمية أكثر في النفي وخالفوا من انتسبوا إليه، وفيهم من يتقارب نفيه وإثباته مع كثرة تناقضهم، ومنهم الرازي والغزالي. [81]

يقول الدكتور العوجي: "لقد أقدم الجهمية علي نفي الأسماء والصفات بمزاعم من أهمها:

1–أن إثبات الصفات يقتضي أن يكون الله جسماً؛ لأن الصفات لا تقوم إلا بالأجسام، لأنها أعراض والأعراض لا تقوم بنفسها.

2–إرادة تنزيه الله تعالى.

3–أن وصف الله تعالي بتلك الصفات التي ذكرت في كتابه الكريم أو في سنة نبيه العظيم يقتضي مشابهة الله بخلقه، فينبغي نفي كل صفة نسبت إلي الله تعالى وتوجد كذلك في المخلوقات لئلا يؤدي إلى تشبيه الله – بزعمهم – بمخلوقاته التي تحمل اسم تلك الصفات."[82]

ثانيا: رأي الجهمية في صفة الاستطاعة والقدرة

---

[81] ينظر الفتاوى الكبرى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى : 728هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا – مصطفى عبدالقادر عطا، طبعة: دار الكتب العلمية، الطبعة : الطبعة الأولى 1408هـ – 1987م ، 6 / 370– 372 ، بتصرف.

[82] فرق معاصرة ، د/ غالب العوجي ، 2 / 184.

ذهب الجهمية ومن وافقهم الى القول بالجبر فقالوا بنفي الاستطاعة لا مع الفعل ولا قبله وذلك لأن العبد عندهم لا اختيار له .(83)

يقول الشهرستاني: " ومنها : قوله في القدرة الحادثة : إن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات وتنسب إليه الأفعال مجازا كما تنسب إلى الجمادات كما يقال : أثمرت الشجرة وجرى الماء وتحرك الحجر وطلعت الشمس وغربت وتغيمت السماء وأمطرت واهتزت الأرض وأنبتت إلى غير ذلك والثواب والعقاب جبر كما أن الأفعال كلها جبر ، قال : وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضا كان جبرا (84)".

ويقول الشهرستاني: " وافق – جهم بن صفوان – المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء : منها : قوله : لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه لأن ذلك يقضي تشبيها فنفى كونه حيا عالما وأثبت كونه : قادرا فاعلا خالقا لأنه لا يوصف بشيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق ."(85)

وذكر بنحوه البغدادي وزاد بقوله: " وأكفرته القدرية في قوله: بان الله تعالى خالق اعمال العباد فاتفق أصناف الامة على تكفيره." (86)

المطلب الخامس: موقف الفلاسفة.

يقول الأيجي: " وأما الفلاسفة فإنهم قالوا: إيجاده للعالم على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع خلوه عنه فأنكروا القدرة بالمعنى المذكور لاعتقادهم أنه نقصان وأثبتوا له الإيجاد زعما منهم أنه الكمال التام."(87)

أولا: فرقة الدهريون

(83) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام ، مجموعة من الباحثين، 2 / 333.

(84) الملل والنحل، لشهرستاني، 1 / 85، وينظر أيضا مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، المؤلف : أبو الحسن الأشعري، 1 / 279.

(85) الملل والنحل، الشهرستاني، 1 / 85.

(86) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، 1 / 200.

(87)كتاب المواقف، للأيجي، 3 / 79.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يقول الغزالي: " اعلم أن أصناف الفلاسفة – على كثرة فرقهم، واختلاف مذاهبهم – ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: الدهريون، والطبيعيون، والإلهيون.

الدهريون: وهم طائفة من الأقدمين جحدوا الصانع المدبر، العالم القادر، وزعموا: أن العالم لم يزل موجوداً كذلك بنفسه، وبلا صانع، ولم يزل الحيوان من النطفة، والنطفة من الحيوان، كذلك كان، وكذلك يكون أبداً وهؤلاء هم الزنادقة." [88]

ثانيا: رأي الفلاسفة الإلهيون[89]

([88]) المنقذ من الظلال والوصول الى ذي العزة والجلال لأبي حامد الغزالي، حققه وقدمه الدكتور جميل صليبا ، الدكتور كامل عياد ، طبعة: دار الأندلس، الطبعة السابعة، 1 / 6.

([89]) الإلهيون: وهم المتأخرون مثل سقراط وهو أستاذ أفلاطون وأفلاطون أستاذ أرسطاطاليس وأرسطاطاليس هو الذي رتب لهم المنطق وهذب لهم العلوم وخمر لهم ما لم يكن مخمرا من قبل وأوضح لهم ما كان أحجى من علومهم وهم بجملتهم ردوا على الصنفين الأولين من الدهرية والطبيعية وأوردوا في الكشف عن فضائحهم ما أغنوا به غيرهم وكفى الله المؤمنين القتال بقتالهم ثم رد أرسطاطاليس على أفلاطون وسقراط ومن كان قبله من الإلهين ردا لم يقصر فيه حتى تبرأ عن جميعهم إلا أنه استبقى أيضا من رذائل كفرهم وبدعتهم بقايا لم يوفق للنزوع عنها فوجب تكفيرهم وتكفير متبعيهم من المتفلسفة الإسلاميين كابن سينا والفارابي وأمثالهما على أنه لم يقل بنقل علم أرسطاطاليس أحد من متفلسفة الإسلاميين كقيام هذين الرجلين وما نقله غيرهما ليس يخلو عن تخبيط وتخليط بتشوش فيه قلب المطالع حتى لا يفهم ومن لا يفهم كيف يرد أو يقبل ومجموع ما صح عندنا من فلسفة أرسطاطاليس بحسب نقل هذين الرجلين ينحصر في أقسام قسم يجب التكفير به وقسم يجب التبديع به وقسم لا يجب إنكاره أصلا فلنفصله ، ثم ذكر أنها ستة أقسام رياضية ومنطقية وطبيعية وإلهية وسياسية وخلقية وتكلم على ذلك بما ليس هذا موضعه وقد بينا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع إلى أن قال ثم إني لما فرغت من علم الفلسفة وتحصيله وتفهيمه وتزييف ما تزيف منه علمت أن ذلك أيضا غير واف بكمال الغرض فإن العقل ليس مستقلا بالإحاطة بجميع المطالب ولا كاشفا للغطاء عن جميع المعضلات . شرح العقيدة الأصفهانية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق : إبراهيم سعيداي طبعة : مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى ، 1415، ، 1 / 146.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية: "كَانَ أَفْضَلُ عُلُومِ الْفَلَاسِفَةِ هُوَ عِلْمُ مَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ أَعْنِي بِهِمْ الْفَلَاسِفَةَ الْمَشَّائِينَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ " أَرِسْطُو " فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ الْمُعَلِّمُ الْأَوَّلُ الَّذِي صَنَّفَ فِي أَنْوَاعِ التَّعَالِيمِ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَنْطِقِ وَالْعِلْمِ الطَّبِيعِيِّ كَالْحَيَوَانِ وَالْمَكَانِ وَالسَّمَاءِ وَالْعَالَمِ وَالْآثَارِ الْعُلْوِيَّةِ وَصَنَّفَ فِيمَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ – وَهُوَ عِنْدَهُمْ غَايَةُ حِكْمَتِهِمْ وَنِهَايَةُ فَلْسَفَتِهِمْ – وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يُسَمِّيه مُتَأَخِّرُو الْفَلَاسِفَةِ – كَابْنِ سِينَا : (الْعِلْمَ الْإِلَهِيَّ) ." [90]

ويقول ابن القيم: " وحسبك جهلا بالله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من يقول : إنه سبحانه لو علم الموجودات لحقه الكلال والتعب واستكمل بغيره وحسبك خذلانا وضلالا وعمى : السير خلف هؤلاء وإحسان الظن بهم وأنهم أولوا العقول وحسبك عجبا من جهلهم وضلالهم : ما قالوه في سلسلة الموجودات وصدور العالم عن العقول والنفوس إلى أن أنهوا صدور ذلك إلى واحد من كل جهة لا علم له بما صدر عنه ولا قدرة له عليه ولا إرادة وأنه لم يصدر عنه إلا واحد فذلك الصادر إن كان فيه كثرة بوجه ما فقد بطل ما أصلوه وإن لم يكن فيه كثرة البتة لزم أن لا يصدر عنه إلا واحد مثله وتكثر الموجودات وتعددها يكذب هذا الرأي الذي هو ضحكة للعقلاء وسخرية لأولي الألباب مع أن هذا كله من تخليط ابن سينا وإرادته تقريب هذا المذهب من الشرائع وهيهات وإلا فالمعلم الأول لم يثبت صانعا للعالم البتة

فالرجل معطل مشرك جاحد للنبوات والمعاد لا مبدأ عنده ولا معاد ولا رسول ولا كتاب."[91]

ويقول الأيجي: " واعلم أن المخالفين في هذا الأصل أعني عموم قدرته تعالى الممكنات كلها وهو أعظم الأصول فرق متعددة :

ويقول الأيجي: "فإنهم قالوا : إنه تعالى واحد حقيقي فلا يصدر عنه أثران والصادر عنه ابتداء هو العقل الأول والبواقي صادرة عنه بالوسائط .

والجواب : منع قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد وما تمسكوا به في إثباته فقد زيفناه." [92]

ويقول الشهرستاني: "أما تعطيل الباري سبحانه عن الصفات الذاتية والمعنوية وعن الأسماء والأحكام فذلك مذهب الإلهيين من الفلاسفة فإنهم قالوا: واجب الوجود لذاته واحد من كل وجه فلا يجوز أن يكون لذاته مبادئ تجتمع فيتقدم واجب الوجود لا أجزاء كمية ولا أجزاء حد سواء كانت كالمادة والصورة أو كانت على وجه آخر بأن يكون أجزاء لقول الشارح لمعنى اسمه ويدل كل واحد منهما على شيء هو في الوجود غير الآخر بذاته وذلك لأن ما هذا صفته فذات كل واحد منه ليس ذات الآخر ولا ذات المجتمع وإنما تعينه واجب بالذات فليس يقتضي معنى آخر سوى وجوده وإن وصف بصفة فليس يقتضي ذلك معنى غير ذاته واعتباراً ووجهاً غير وجوده بل

---

[90] مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى : 728هـ)، تحقيق : أنور الباز – عامر الجزار، طبعة: دار الوفاء، الطبعة : الثالثة ، 1426 هـ / 2005 م، 2 / 91.

[91] إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق : محمد حامد الفقي ،طبعة : دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية ، 1395 – 1975، 2 / 262.

[92] المواقف للأيجي 3 / 89.

الصفات كلها إما إضافية كقولنا مبدأ العالم وعلة العقل كما تقولون خالق ورازق وأما سلبية كقولنا واحد أي ليس بمتكثر وعقل أي مجرد عن المادة وقد يكون تركيبه من إضافة وسلب كقولنا حكيم مريد وسيأتي شرح ذلك في كتاب الصفات فألزم عليهم مناقضات.....

ومن الإلزامات كونه مبدأ وعلة وعاقلاً ومعقولاً فإن اعتبار كونه واجب الوجود لذاته لا يفيد اعتبار كونه مبدأ وعلة واعتبار كونه مبدأ وعلة لا يفيد اعتبار كونه عقلاً وعاقلاً ومعقولاً فإن ساغ لكم الحكم بتكثير الاعتبارات ساغ للمتكلم إثبات الصفات وتعطيله عن الصفات تعطيل عن الاعتبارات وأما الباري عن الصفات والأسماء والأحكام أزلاً وأبداً وما صار إليه صائر إلا شرذمة من قدماء الحكماء قالوا إن المبدع الأول آنية أزلية وهو قبل الإبداع عديم الاسم فلسنا ندرك له اسماً في نحو ذاته وإنما أسماؤه من نحو آثاره وأفاعيله وأبدع الذي أبدع ولا صورة له عنده في الذات أي لا علم ولا معلوم وإنما العلم والمعلوم في المعلول الأول الذي هو العنصر فهم المعطلة حقاً ونقل عن بعض الحكماء أنهم قالوا هو هو ولا نقول موجود ولا معدوم ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز ولا مريد ولا كاره ولا متكلم ولا ساكت وكذلك سائر الأسماء والصفات وينسب هذا المذهب إلى الغالية من الشيعة والباطنية ولا شك أن من أثبت صانعاً لم يكن له بد من عبارة عنه وذكر اسم له ثم الاشتراك في الأساسي ليس يوجب اشتراكاً في المعاني فهؤلاء احترزوا عن إطلاق لفظ الوجود عليه وما أشبهه من الأسماء لأحد أمرين :

أحدهما : لاعتقادهم أن الاشتراك في الاسم يوجب اشتراكاً في المعنى فيتحقق له مثل ذلك الوجه والثاني : لاعتقادهم أن كل اسم من الأسامي التي تطلق عليه يقابله اسم آخر تقابل التضاد مثل الموجود يقابله المعدوم والعالم يقابله الجاهل والقادر يقابله العاجز فيتحقق له ضد من ذلك الوجه فاحترزوا عن إطلاق لفظ وجودي أو عدمي لكيلا يقعوا في التمثيل والتعطيل ونحن نعلم بأن الأسامي المشتركة هي التي تختلف حقائقها من حيث المعاني فإن اسما الباري تبارك وتعالى إنما تتلقى من السمع وقد ورد السمع أنه سبحانه عليم قدير حي قيوم سميع بصير لطيف خبير وأمرنا أن ندعوه عز وجل بأحسن الأسمين المتقابلين كما قال تعالى: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون) (الأعراف: 180) ولم يحترز هذا الاحتراز البارد ولا تكلف هذا التكلف الشارد."[93]

ويقول الغزالي: " وأما الإلهيات: ففيها أكثر أغاليطهم، فما قدروا على الوفاء بالبراهين على ما شرطوه في المنطق، ولذلك كثر الاختلاف بينهم فيه ولقد قرب مذهب أرسطاطاليس فيها من مذاهب الإسلاميين، على ما نقله الفارابي وابن سينا، ولكن مجموع ما غلطوا فيه يرجع إلى عشرين أصلاً، يجب تكفيرهم في ثلاثة منها، وتبديعهم في سبعة عشر.

ولإبطال مذهبهم في هذه المسائل العشرين صنفنا كتاب التهافت أما المسائل الثلاث، فقد خالفوا فيها كافة المسلمين:.....

وأما ما وراء ذلك من نفيهم الصفات، وقولهم: إنه عليم بالذات، ولا يعلم زائد على الذات وما يجري مجراه، فمذهبهم فيها قريب من مذهب المعتزلة، ولا يجب تكفير المعتزلة بمثل ذلك.....الخ." [94]

([93]) نهاية الأقدام في علم الكلام ، للشهرستاني 1 / 43.

([94]) المنقذ من الظلال والوصول الى ذي العزة والجلال لأبي حامد الغزالي 1 / 6.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثالثا: فرقة الصابئة الفلاسفة

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية: "قال الإمام أحمد : وكان يقال إنه – الجعد بن درهم – من أهل حران وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات وكان بحران أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك ونفي الصفات والأفعال ولهم مصنفات في دعوة الكواكب كما صنفه ثابت بن قرة وأمثاله من الصابئة الفلاسفة أهل حران وكما صنفه أبو معشر البلخي وأمثاله وكان لهم بها هيكل العلة الأولى ن وهيكل العقل الفعال وهيكل النفس الكلية وهيكل زحل وهيكل المشتري وهيكل المريخ وهيكل الشمس وهيكل الزهرة وهيكل عطارد وهيكل القمر وقد بسط هذا في غير هذا الموضع."[95]

ويقول شمس الدين السفاريني الحنبلي:"مذهب النفاة الذين يقولون: ليس له صفات إلا سلبية أو إضافية أو مركبة منهما ، وهم الذين بعث سيدنا إبراهيم خليل الرحمن إليهم ، فيكون الجعد أخذ عقيدته عن الصابئة الفلاسفة ، وأخذها الجهم أيضا – فيما ذكره الإمام أحمد ، رضي الله عنه – عنه وعن غيره ، وكذلك أبو نصر الفارابي دخل حران ، وأخذ عن فلاسفة الصابئة تمام فلسفته ، لما ناظر السمنية بعض فلاسفة الهند ، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات ."[96]

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية : " ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما، وهم الذين بعث إليهم إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم، فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة.

وكذلك أبو نصر الفارابي دخل حران، وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفته، وأخذها الجهم أيضاً –فيما ذكره الإمام أحمد وغيره لما ناظر السمنية– بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات؛ فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين

([95]) درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق : محمد رشاد سالم ، طبعة : دار الكنوز الأدبية – الرياض ، 1391م، 1 / 183.

([96]) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي ، 1 / 23.

العدد الرابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

والمشركين، والفلاسفة الضالون هم إما من الصابئين وإما من المشركين ثم لَمَّا عُرِّبت الكتب الرومية في حدود المائة الثانية زاد البلاء مع ما ألقى الشيطان في قلوب الضلال ابتداء، من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم.."[97]

يقول ابن الوزير: " والحاصل أن المخالفين كلهم قالوا: بقدرة العبد لكن الفلاسفة زعموا أن القدرة هي علة الفعل مع الداعي والاسفرايني زعم أنها جزء من علة الفعل الموجود بالقدرتين والباقلاني زعم أنها علة الكسب والجهم زعم أنها معنى لا تأثير له في الفعل أصلا لكنه يوجد متعلقا به اه ."[98]

المطلب السادس: رأي أهل السنة

الفرع الأول: رأيهم في الصفات عامة:

يذكر ابن تيمية رأي أهل السنة فيقول: " مَذْهَبُ السَّلَفِ إجْرَاءُ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ نَفْيِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا فَلَا نَقُولُ إنَّ مَعْنَى الْيَدِ الْقُدْرَةُ وَلَا إنَّ مَعْنَى السَّمْعِ الْعِلْمُ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَلَى الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ يُحْتَذَى فِيهِ حَذْوُهُ وَيُتْبَعُ فِيهِ مِثَالُهُ فَإِذَا كَانَ إثْبَاتُ الذَّاتِ إثْبَاتَ وُجُودٍ لَا إثْبَاتَ كَيْفِيَّةٍ فَكَذَلِكَ إثْبَاتُ الصِّفَاتِ إثْبَاتُ وُجُودٍ لَا إثْبَاتُ كَيْفِيَّةٍ ." [99] "

فَنَقُولُ إنَّ لَهُ يَدًا وَسَمْعًا وَلَا نَقُولُ إنَّ مَعْنَى الْيَدِ الْقُدْرَةُ وَمَعْنَى السَّمْعِ الْعِلْمُ ."[100]

الفرع الثاني: رأي أهل السنة في صفة القدرة.

([97]) الفتوى الحموية الكبرى، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى : 728هـ)، تحقيق : د. حمد بن عبد المحسن التويجري، طبعة : دار الصميعي – الرياض، الطبعة : الطبعة الثانية 1425هـ / 2004م، 1 / 239.

([98]) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات الى المذهب الحق من أصول التوحيد، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ، 1987م، 1 / 289.

([99]) الفتاوى الكبرى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني 6 / 472.

([100]) مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني 6 / 355.

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية:" ومن أسمائه القدير والقدرة تستلزم من قدرته على المخلوقات ما لا يدل عليه العلم وخلقه للمخلوقات يدل على قدرته أبلغ من دلالته على علمه واختصاصه بالقدرة أظهر من اختصاصه بالعلم حتى إن طائفة من النظار كأبي الحسن الأشعري وغيره يقول: أخص وصفه القدرة على الاختراع فلا يوصف بذلك غيره .

والجهم بن صفوان قبله يقول: ليس في الوجود قادر غيره ولا لغيره قدرة .

والأشعري وإن أثبت للمخلوق قدرة لكن يثبت قدرة لا تؤثر في المقدور ولم يقل أحد من العقلاء إن أخص وصفه الحياة والعلم ولا إن غيره ليس بحي ولا عالم فكان جعل القدير اسما وغيره صفة إن كان الفرق حقا أولى من العكس فكيف إذا كان الفرق باطلا فإن أسماءه تعالى التي يعرفها الناس هي أسماء وهي صفات في اصطلاح أهل العربية تدل على معاني هي صفاته القائمة به.

فالحي يدل على الحياة والعليم يدل على العلم والقدير يدل على القدرة هذا مذهب سلف الأمة وجماهير الأمم .

ومن الناس فرقة شاذة تزعم أن هذه الأسماء لا تدل على معاني كأسماء الأعلام .

وقد تنازع الناس فيما يسمى به سبحانه ويسمى به غيره كالحي والعليم والقدير.

فالجمهور على أنه حقيقة فيهما ، وقالت طائفة : كأبي العباس الناشي إنها حقيقة في الرب عز و جل مجاز في المخلوق ، وقالت طائفة : عكس هؤلاء من الجهمية والملاحدة والمتفلسفة إنها مجاز في الرب عز و جل حقيقة في المخلوق ، والأولون هي عندهم متواطئة وقد يسمونها مشككة لما فيها من التفاضل وبعضهم يقول هي مشتركة اشتراكا لفظيا " [101]

([101]) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق : د.علي حسن ناصر ,د.عبد العزيز إبراهيم العسكر ,د. حمدان محمد ، طبعة : دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى ، 1414هـ، 3 / 296.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الإبانة عن أصول الديانة، علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري أبو الحسن، تحقيق : د. فوقية حسين محمود ، طبعة : دار الأنصار – القاهرة، الطبعة الأولى ، 1397هـ .

الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى : 1396هـ)، طبعة: دار العلم للملايين، الطبعة : الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م.

إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق : محمد حامد الفقي ،طبعة : دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية ، 1395 – 1975.

الانصاف لأبي بكر الباقلاني ، تحقيق: زاهد الكوثري، طبعة مؤسسة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1382هـ .

إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات الى المذهب الحق من أصول التوحيد، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ، 1987م.

التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، طبعة: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، 1405.

تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: 333هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ – 2005 م.

تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم أبو بكر الباقلاني، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، طبعة : مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى ، 1987.

التمهيد في أصول الدين لأبي معين النسفي ، تحقيق: د/ عبد الحي قابيل ، دار الثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة ، 1407هـ .

تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ، تحقيق وتقديم د/ أحمد عبد الرحيم السايح ، المستشار/ توفيق علي وهبة ، طبعة مكتبة النافذة – القاهرة ، الطبعة الاولى ، 2006م.

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق : د.علي حسن ناصر ,د.عبد العزيز إبراهيم العسكر ,د. حمدان محمد ، طبعة : دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى ، 1414هـ.

درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق : محمد رشاد سالم ، طبعة : دار الكنوز الأدبية – الرياض ، 1391م.

شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة : الأولى، طبعة: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، تاريخ النشر : 1418هـ.

شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: 792هـ) تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني، طبعة: دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة: الطبعة المصرية الأولى، 1426هـ – 2005م .

الفتاوى الكبرى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى : 728هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا – مصطفى عبدالقادر عطا، طبعة: دار الكتب العلمية، الطبعة : الطبعة الأولى 1408هـ – 1987م .

الفتوى الحموية الكبرى، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى : 728هـ)، تحقيق : د. حمد بن عبد المحسن التويجري، طبعة : دار الصميعي – الرياض، الطبعة : الطبعة الثانية 1425هـ / 2004م.

الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، طبعة: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية ، 1977م.

كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي ، تحقيق: فتح الله خليف ، طبعة : دار المشرق – بيروت ، 1 / 93، التمهيد في أصول الدين لأبي معين النسفي ، تحقيق: د/ عبد الحي قابيل ، دار الثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة ، 1407هـ .

كتاب المسايرة للكمال بن الهمام ، مطبعة السعادة – القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1347هـ.

كتاب المواقف ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة ، طبعة: دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى ، 1997.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، طبعة: دار إحياء التراث العربي – بيروت .

لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية ،: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى : 1188هـ)، طبعة:مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، الطبعة : الثانية – 1402 هـ – 1982 م.

الماتريدية دراسة وتقويما ، أحمد بن عوض بن داخل اللهيبي الحربي ، طبعة دار العاصمة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1413هـ .

مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى : 728هـ)، تحقيق : أنور الباز – عامر الجزار، طبعة: دار الوفاء، الطبعة : الثالثة ، 1426 هـ / 2005 م.

المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، عواد بن عبد الله المعتق ، طبعة مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الثانية ، 1416هـ / 1995م .

معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، محمد بن خليفة بن علي التميمي، طبعة: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة : الأولى، 1419هـ/1999م.

مفاتيح الغيب للإمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت – 1421هـ – 2000 م، الطبعة : الأولى.

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: 324هـ)، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، طبعة: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الطبعة: الثالثة، 1400 هـ – 1980 م.

المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي، طبعة : الجفان والجابي – قبرص، الطبعة الأولى ، 1407هـ – 1987م.

الملل والنحل ، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، طبعة : دار المعرفة – بيروت ، 1404.

المنقذ من الظلال والوصول الى ذي العزة والجلال لأبي حامد الغزالي، حققه وقدمه الدكتور جميل صليبا ، الدكتور كامل عياد ، طبعة: دار الأندلس، الطبعة السابعة.

منهاج السنة النبوية، شيخ الإسلام بن تيمية، تحقيق : د. محمد رشاد سالم، طبعة : مؤسسة قرطبة ، الطبعة لأولى .

مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات، محمد بن خليفة بن علي التميمي، طبعة: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى، 1422هـ/2002م .

موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف، طبعة: موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net.

موقف ابن تيمية مِن الأشاعرة ، الدكتور عبد الرّحمن بن صالح بن صالح المحمود، طبعة: مكتبة الرشد– الرياض .

نظم الفرائد وجمع الفوائد ، عبد الرحيم بن علي شيخ زادة ، المطبعة الأدبية – القاهرة ، الطبعة الأولى، 1317هـ .

نهاية الإقدام في علم الكلام ، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، مكتبة المثنى بغداد .